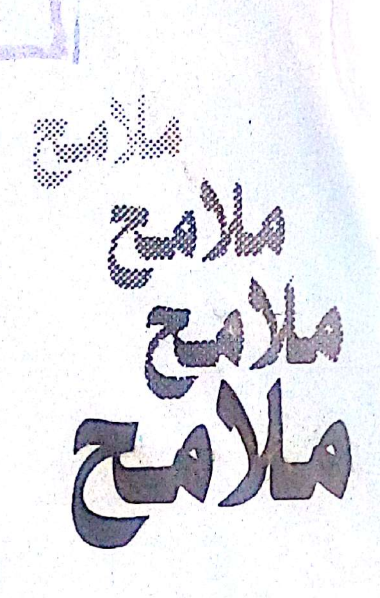
الحاج عبدالرحمن الحاج




# من

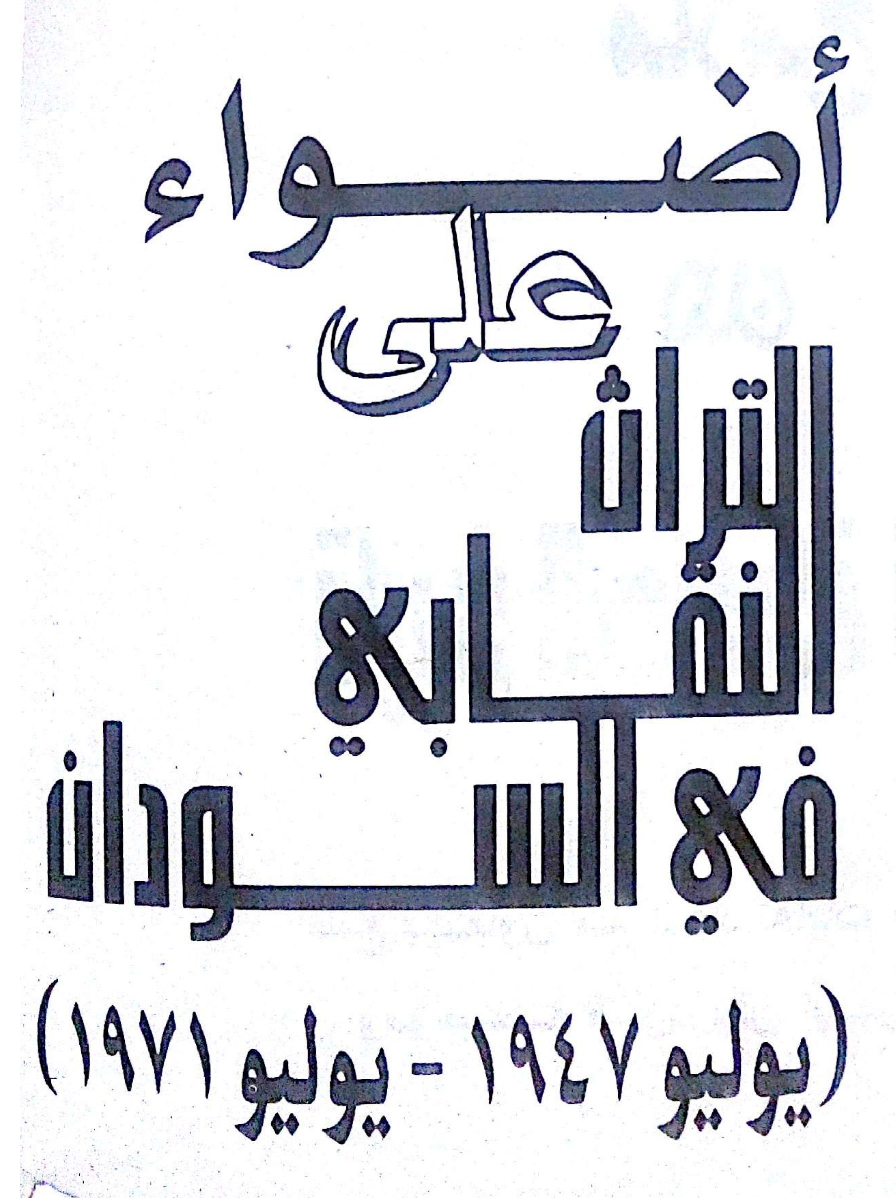
# تاريخ الحركة النقابية

طبع بالتعاون مع إتحاد نقابات عمال السودان

ومؤسسة فردريش ايبرت الألمانية

مارس ٢٠٠١م


بسم الله الرحمن الرحيم


أضواء
على
التراث
النقابي
في السودان
(يوليو ١٩٤٧ - يوليو ١٩٧١)

# الإهـــــداء

إلى أبناء الطبقة العاملة.. إلى المناضلين الشرفاء.. إلى طلائع الثورة السودانية.. إلى شعبنا الأبيّ.. الذي رفض المذلة وهوان المرقد.. إلى كل المتطلعين إلى غدٍ أفضل للحركة النقابية في المحيطيْن العربي والأفريقي.. إلى حركة الطبقة العاملة العمالية.. إلى طلائع حركة التحرر في كل بقعة مرويًّة بدمائهم الزكية في شيكاغو.. إلى زملائي الذين وضعوا اللبنة الأولى لحركة الطبقة العاملة، والحركة النقابية في السودان.. وإلى شهداء الجمعية التشريعية.. وإلى قاسم والشفيع..
أقدم هذا الحصاد من ثروة أرضنا الطيبة «السودان» عنوانا للمحبة، وعربونا للصداقة الأبدية.

وليس هذا تسجيلاً لتاريخ الحركة النقابية السودانية، ولكنه تسجيل لبعض المواقف والأحداث التي شكلت مرتكزات لمسيرة التقدم في مرحلة النضال ضد الوجود الاستعماري البريطاني، ومرحلة التطور الوطني عبر الحكم الوطني، ولمّا كان جيل اليوم مناط به بناء الحاضر، فإن الماضي هو الإشعاع الذي ينير الطريق. لقد كان الماضي حافلاً بالبذل والعطاء، والبطولات والتضحيات من أجل بلوغ مجتمع يزول فيه ظلم الإنسان لأخيه الإنسان كأعلى مراحل التقدم، وبوصفه- أي الإنسان- أغلى رأس مال.

# المقدمـــــة

هذا الكتاب الذي يتناول بالرصد والتحليل تاريخ الحركة النقابية السودانية منذ اللحظة التي انطلقت فيها صيحة الميلاد الأولى على هيئة أول تنظيم نقابي في السودان قام تحت وطأة الإدارة البريطانية الحاكمة، ثمّ مرحلة ما بعد الاستقلال حتّى يوم قيام حركة مايو ١٩٦٩م بعام واحد .. أي عام ١٩٧٠م، إنّما تكمن أهميته البالغة الخطورة في العديد من العوامل الجوهرية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

**أولاً:**

إنّ كاتب هذا الكتاب ليس باحثاً اجتماعياً يبحث، كما جرت العادة، في الملفات والوثائق عن الوقائع المتصلة بالحركة النقابية السودانية، أو يستقي معلوماته من أفواه الثقاة، وشهود العيان، ممّن عاصروا تلك المراحل.. ولكنه واحداً من أبناء الطبقة العاملة الذين تبوّأوا مواقعهم في الصف القيادي الأول، الذين تصدّروا معارك النضال النقابي والوطني منذ تأسيس أول تنظيم نقابي في السودان عام ١٩٤٧م ؛ وهي هيئة شؤون العمال، والتي انتزعها عمال السكة الحديد من براثن الإدارة الاستعمارية البريطانية، بإرادة قاهرة، أجبرت المستعمر الأجنبي على إعلان اعترافه بها، والتراجع عن هدفهم الاستعماري الذي كان يرمي إلى تمزيق وحدة عمال السكة الحديد بقيام هيئات نقابية مستقلة عن بعضها. ولكن سرعان ما تحطم هذا المخطط على صخرة الإضرابات التي تصاعدت موجاتها لتنتظم كل عمال السكة الحديد، ثم سرعان ما تلاحم هذا المدّ النقابي الثوري المنظم مع حركة الشعب ضد الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨م واستشهاد أربعة من عمال السكة الحديد وأحد الطلبة في مظاهرة نوفمبر ١٩٤٨م، فقد عمّد الدم ميلاد التلاحم بين

النقابة والحركة الوطنية في السودان كوجهين لعملة واحدة، وهو ما سارت على نهجه الحركة النقابية متعاقبة منذ ذلك الوقت، وما أعقب جلاء قوات الاستعمار عن أرض الوطن من فترات متعاقبة ؛ هي فترات حكم الأحزاب، ثم حكم الفريق عبود، ثم ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، إلى قيام حركة مايو ١٩٦٩م، حيث يتوقف بحث الكاتب في عام ١٩٧٠م.

وفي جميع هذه الفترات ظلّ كاتب هذا الكتاب دائماً في مواقع العمل القيادي، كما فاز بثقة العاملين حين اكتسح جميع مرشّحي الأحزاب التقليدية في دائرة عطبرة عام ١٩٦٨، فدخل الجمعية التأسيسية ممثّلاً لجماهير تلك الدائرة ذات الأهمية والمغزى العميقتين.

**ثانياً:**

إن كاتب هذا الكتاب، القائد العمالي الحاج عبد الرحمن، لم يكن يتحرك في مواقفه النقابية أو الوطنية من منطلق عفوي أو تجريبي، وإنما يسترشد في ذلك ويهتدي بفكر نظري تقدمي يقوم على فهم وتحليل الواقع الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي كضرورة لا بدّ منها لتحديد مهام العمل النقابي والعمل الوطني معاً دون تراجع عن الخط السليم، أو قفزاً على الحواجز دون مبرر موضوعي.

**ثالثاً:**

إن الحاج عبد الرحمن، ربما يرجع ذلك لخاصية ذاتيّة، لم يكن يترك شاردة ولا واردة تتعلق بالحركة الوطنية بشكل عام، ولم يكن يترك بياناً أو منشوراً أو أيّ مكتوب في تلك الأمور دون أن يضمّه إلى وثائقه المرتبة التي تحتويها مكتبته، مما أتاح له أن يحتفظ بكمية من الوثائق النقابية، لا أعتقد أنها تتوفر في أيّ مكان آخر... إلا عند الحاج عبد الرحمن.

ولكل هذه العوامل مجتمعة يجيء هذا الكتاب، خلافاً لكتب البحث الأكاديمي، تعبيراً دقيقاً عن موقف الحركة النقابية على المستوَيَيْن النقابي والوطني من وجهة نظر عمالية أسهم صاحبها بدور فعال، لا على مستوى تأسيس حركة

نقابية في محيط عمال السكة الحديد فحسب، ولا على مستوى النطاق الوطني فحسب، وإنما كذلك لخلق وشائج بين الحركة النقابية في السودان، والحركة النقابية على المستويَيْن الأفريقي والعربي، وعلى المستوى العالمي. الحاج عبد الرحمن أراد أن يتناول في هذا الكتاب تاريخ الحركة النقابية المنظمة، وليس في ذلك تقليل من تحركات العمال العفوية التي بدأت منذ عام ١٩٠٧م في شكل احتجاجات وإضرابات دافعها الأساسي ضآلة الأجور وبؤس الحياة المعيشية للعمال وأسرهم.

وكذلك إضراب يناير ١٩٢١م الذي قام به عمال الورش في السكة الحديد بالخرطوم احتجاجاً على تطبيق نظام جديد على العمال لم يكن منصفاً، وهناك أيضاً العديد من الإضرابات التي قام بها المزارعون والعمال في الثلاثينات... ففي عام ١٩٣٤م أضرب ٢٠٠ عامل بخزان جبل أولياء مطالبين بزيادة الأجور، كما قام العمال المصريون في الخزان بإضراب مماثل عام ١٩٣٦م... وفي نفس السنة قام سائقو الترام والمفتشون والكماسرة بشركة الماء والقوة الكهربائية بإضراب لمدة خمسة أيام.

وهذا قليل من كثير مما أورد البروفيسور محمد عمر بشير في كتابه «تاريخ الحركة الوطنية في السودان»، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن حركة العمال العفوية، التي كانت تمتشق سلاح الإضرابات قد سبقت قيام أول تنظيم نقابي بسنوات ليست قليلة، بل ولعبت دوراً هاماً في التمهيد لانتظام القوى العاملة لتنظيمات نقابية، وعبّدت أمامها الطرق.. وانطلاقاً من قيام أول تنظيم نقابي في السودان، ممثلاً في هيئة شؤون العمال، يبدأ الحاج عبد الرحمن صفحات كتابه الذي بين يديْك عزيزي القارئ.. وتلك سنوات حافلة بالنضال النقابي والوطني، عاشها الحاج عبد الرحمن طولاً وعرضاً ويده في النار.

ميرغني حسن علي


الفصل الأول
من تراث الحركة النقابية السودانية

## الفصل الأول

# من تراث الحركة النقابية السودانية

### بداية النضال العمالي:

في أواسط الأربعينات، والحرب العالمية الثانية تلفظ أنفاسها الأخيرة، برزت بصورة حادّة بوادر الأزمة الاقتصادية كنتاج طبيعي لمخلّفات الحرب، وأصبح شبح البطالة يهدّد العمال.

ورغماً عن انخفاض الأجور التي لا تكاد تفي بضرورات الحياة اليومية، فقد قرّر الاستعمار تجميدها، الأمر الذي دفع نفراً من العمال للتصدّي لهذا الوضع. فشرعوا في دراسة الأسس لحماية قانونية، فاستقرّ الرأي عندهم على قيام تنظيم يحمي حقوقهم ويدافع عن قضاياهم، فكوّنوا لجنة تمهيدية عام ١٩٤٦م روعيَ فيها تمثيل جميع مصالح السكة الحديد، فاجتمعت اللجنة وقرّرت رفع مذكرة لإدارة السكة الحديد بغرض الاعتراف باللجنة التي أطلِق عليها اسم «هيئة شؤون العمال» كممثل شرعي لجميع عمال السكة الحديد.

تقدمت اللجنة التمهيدية بتلك المذكرة لهيئة السكة الحديد في منتصف عام ١٩٤٦م، وكان ذلك العام حقاً عام التحرُّر؛ ففيه نضجت الحركة الوطنية، إذ تحوّلت من حركة إصلاحية إلى حركة ثورية يقودها مؤتمر الخريجين العام. ففي هذا العام خرجت القضية السودانية إلى أروقة المنظمة العالمية، حين سافر وفد السودان الممثل للأحزاب السودانية في مارس ١٩٤٦م لعرض قضية الشعبيْن السوداني والمصري في المنظمة العالمية بواسطة وزير الخارجية المصري الدكتور محمد صلاح الدين. وفي نفس العام وُلِدَت الحركة السودانية للتحرُّر الوطني كتنظيم ثوري

يساري، كان له أثر كبير فيما بعد في حسم خلافات الأحزاب اليمينية، حتى أمكن إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان عام ١٩٥٦م. فقد كانت بعض الأحزاب تنادي باتحاد مع مصر تحت التاج المصري، والبعض الآخر ينادي باتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا، فنادت الحركة بضرورة كفاح الشعبين المصري والسوداني، وتضامنهما لنيل استقلالهما.

واجهت إدارة السكة الحديد مذكرة العمال ومولودهم المرتقب، فانعقدت عدّة اجتماعات بين ممثلي إدارة السكة الحديد وبين اللجنة التمهيدية، كان محورها المشروع المقدّم من الإدارة كبديل لمشروع العمال. وكان الغرض الذي تجلّى في سماته، تمزيق وحدة العمال واقتصاره على بحث القضايا التي لا تمسّ جوهر السياسة، بل تنحصر في تحسين ظروف العمل، ويتلخّص المشروع المقدّم من إدارة السكة الحديد في الآتي:

تكوين هيئة داخلية لعمال الورش بعطبرة، مع منح هذه الهيئة سلطة عليا فيما يتعلق باجتماعاتها كهيئة لها وضعها ونظمها الخاصة، وتكوين هيئات مماثلة في المرمات والأحواض والإدارة الهندسية والمخازن. «ترفع كلّ هيئة قضاياها للرئيس المباشر، وإذا استعصى علاجها، ترفع لرئيس المصلحة، وفي حالة القضايا التي تمسّ السكة الحديد بصورة عامة، ينتخب ممثلون لهذه الهيئات في اللجنة العليا» وهذه الهيئات، التي سُمّيت باللجان التمثيلية، كانت مناصفة في مقاعدها بين الإدارة والعمال.

ولقد رفض العمال مشروع إدارة السكة الحديد، وظلّت المذكرات المعبّرة عن إصرار العمال على مطلب قيام هيئة شؤون العمال تتواتر على مكاتب إدارة السكة الحديد دون أن تجدَ من الإدارة آذاناً صاغية. عند ذلك لم يَبْقَ أمام العمال سوى اتخاذ طريق آخر. أقدمت لجنة العمال التمهيدية على الخروج في موكب لحسم هذه المماطلات، وتحدّد الثاني عشر من يوليو ١٩٤٧م ميقاتاً للموكب. لقد كان يوماً مشهوداً غيّر مجرى التاريخ. فمنذ الصباح الباكر تقاطر سيل العمال

نحو المصانع، وتحوّلت المصانع إلى بركان يكاد يتفجّر، فليس هناك حديثاً سوى الموكب، وليس لدى العمال سوى الاستعداد ، بصنع السكاكين والسيوف، والتزوّد بصواميل الحديد لمواجهة أيّة احتمالات تنجم عن تسيير الموكب، وكأنّما كانوا يستقرئون الأحداث قبل وقوعها.

وفي هذا الجوّ الذي ينذر بحدوث صدام بين العمال والإدارة، قامت السلطة باعتقال رئيس الهيئة الحاج سليمان موسى والطيب حسن الطيب سكرتير الهيئة، بغرض فرض إرهاب على العمال ينجم عنه إلغاء الموكب، ولكن ردّ الفعل كان أعنف من الفعل، إذ تسرّب خبر الاعتقال إلى العمال، وسرى في جميع الأقسام كسريان النار في الهشيم. وكان الرد الحاسم هو الإصرار على خروج الموكب. وكانت عيون الإدارة ترصد حشد العمال وتصميمهم، فنقلت هذه الصورة إلى مفتش مركز عطبرة المستر «هيج» الذي أمر في الحال بإطلاق سراح الزعيمين، وناشدهما أن يتخلّى العمال عن القيام بموكبهم. ولكن وما إن أعلنت صفارة الورش عن نهاية يوم العمل، حتّى خرجت الجماهير في موكب هادر صوب مكتب مدير السكة الحديد. ولمّا بلغت المسيرة مكاتب إدارة السكة الحديد، وجدت أنّ الطريق مغلق بحائطيْن من رجال الأمن للحيلولة دون الموكب ومدير السكة الحديد. وكان الحائط الأول مزوّداً بالهراوات والدرق، والآخر بالأسلحة النارية. عند ذلك تقدم مندوب إدارة السكة الحديد المستر «ميكي» قمندان بوليس السكة الحديد طالباً انتداب ثلاثة أشخاص لمقابلة المدير، إلاّ أنّ الهيئة، وقد عاشت من قبل تمزيق عمال ورشة النجارين عام ١٩٤٠م بانتصار الإدارة على العمال، حيث انكسر صفّ الإضراب الذي نفّذوه لتحسين شروط الخدمة، لمّا بدأت الإدارة تستدعي العمال واحداً بعد الآخر، وفصلت من تمسّك بالإضراب منهم، وتجربة الإدارة الموحّدة بين خريجي مدرسة الصنائع بعطبرة عام ١٩٤٣م، والتي انتصر فيها العمال على الإدارة، فقد أصرّت اللجنة على مقابلة المدير بكامل عضويتها. ولمّا كان كلا الطرفيْن مصرّاً على موقفه، وقع صدام بين العمال ورجال الأمن. فقد تراجع القومندان وحرّك الجدار الأول ليلتحم بالعمال، وأن يستعدّ

الجدار الثاني للطوارئ. ومن طرف الموكب قام العمال بقطع الأشجار وجمع الحجارة، وسرعان ما التقى الجمعان في معركة رهيبة أصيب فيها كثيرون بجروح خطيرة. عند ذلك تمّ فكّ الاشتباك، وأعلن العمال الإضراب من داخل ساحة الملحمة نفسها، وهو الإضراب الذي استمرّ لعشرة أيام توقف خلالها دولاب العمل في كل مرافق السكة الحديد، وعلى امتداد القطر، فتعطلت حركة سيْر القطارات، وشُلّت حركة البواخر النيلية، وتأثرت جميع المصالح التي لها ارتباط بمرافق السكة الحديد التي كانت تمثل وسيلة النقل الوحيدة في القطر. وكان الإضراب الأول من نوعه في تاريخ السودان الحديث من حيث التنظيم.

## التحام الحركة الوطنية بالحركة العمالية:

بعد إعلان الإضراب، تكوّنت في الحال ثماني لجان احتياطية لقيادتها تحسُّباً لمفاجآت قد يترتّب عليها فشل الإضراب الأول من نوعه. وكان الخوف من فشل الإضراب، وانتكاس قضية العمال وفشلها شغل قادة العمال الشاغل. وكان الشفيع أحمد الشيخ، الذي لم يستطعْ البوليس التعرُّف عليه، يقود حركة الإضراب بعد أن أودع قادة الهيئة السجن. فقد جرت في اليوم الثاني للإضراب اعتقالات لكلّ أعضاء الهيئة، وعدد من الكوادر التي ظهرت على مسرح الأحداث حتّى بلغ عدد المعتقلين ٦٤ عاملاً أودِعوا سجن الدامر، وظهرت في شوارع عطبرة، ولأول مرّة، عربات الجيش المصفّحة، حاملة المدافع، ومن خلفها جنود من القيادة الغربية.

ضاعفت هذه الصورة من حماس الجمهور، خاصة بعد شحن المعتقلين في عربات مغلقة تحت هذه الحراسة المسلحة، وكان المعتقلون يردّدون نشيد المؤتمر:

للعــلا للعــلا وابعــثــوا مــجــدنا الآفــلا
واطلـبـــوا لـعــــلاه المزيد للعــــلا
انهـضـوا فكفـانا جـمـودا وانبـذوا كلّ رجس عـقـود

للردى لا نعافي الوررود فاقطعوا بالوفاء العهود

واحملوا للجهاد البنود عاش من عن حماه يذود

أيها الوادي الخصيب أنت للمؤتمر صاحب الثأر البعيد

وأطلّت النساء من فوق أسوار المنازل بالزغاريد التي جذبت أبناء الدامر فأحاطوا بالسجن، بل فرضوا على إدارة السجن- خلال العشرة أيام التي قضاها المعتقلون- بأن يزوّدوا هؤلاء المعتقلين بالغذاءات، وبكلّ ما يحتاجون إليه، وازداد الإضراب قوةً يوماً بعد يوم، عجزت إدارة السكة الحديد حياله عن تسيير أيّ مرفق من مرافقها. وانهالت البرقيات على الحاكم العام من المواطنين، ومن الجبهة الوطنية تستنكر موقف سلطات الأمن، وتطالب بإطلاق سراح المعتقلين. وجاءت إلى عطبرة وفود الأحزاب والصحافة من الخرطوم. جاءت الجبهة الوطنية بقيادة المرحوم محمد أحمد محجوب، ووفد الصحافة بقيادة المرحوم أحمد يوسف هاشم، وإسماعيل العتباني، ومحمد أمين حسين. وفور وصولهم اتصلوا بسلطات الأمن وإدارة السكة الحديد. وكان ذلك في يوم ١٥/٧/١٩٤٧م، أي بعد ثلاثة أيام من بدء الإضراب، وبعد تلك المقابلة أصدر مدير المديرية الشمالية البيان التالي:

«لقد تمت تحريات البوليس في حوداث الاضطرابات التي حدثت في عطبرة يوم ١٢/٧/١٩٤٧م. وستأخذ الإجراءات في هذه القضية بعض الزمن، ولهذا الظرف قد تقرّر الإفراج عن المتّهمين تحت المواد ٢٨٨ و ٢٨٩ من قانون التحقيق الجنائي بشرط أن يوقعوا على تعهُّد بضمان كافٍ ليحضروا في ميعاد ومكان معيّن، وربّما يُطلب منهم أيضاً تحت المادة "٨١" من القانون ليوقّعوا على تعهّد مماثل بضمانة الأمن والابتعاد عن ارتكاب أيّ عمل غير قانوني من شأنه تثبيت دعائم اضطراب الأمن العام في خلال مدة الإفراج عنهم بضمانة».

وعلى إثر هذا البيان طُلِبَ من المعتقلين التوقيع على الضمان للإفراج عنهم. عندما بدأ ترحيلهم صباح اليوم التالي لصدور هذا البيان إلى عطبرة، رفض

بشرط أن تتعهد الحكومة بعدم تقديمهم لأية محاكمة،
المعتقلون مغادرة السجن إلاّ بشرط الضمان الذي شرطته الحكومة، لأنّ ذلك يحول بينهم وبين
كما رفضوا التوقيع على الضمان الذي شرطته الحكومة، وقد أصرّت السلطات على شروطها، وبذلك
الاضطلاع بمسؤولياتهم تجاه العمال، وقد أصرّت الأحزاب والصحافة. ضُحى ذلك اليوم، لمقابلة
ظلّ الموقف متوتراً، مما دفع بوفد الأحزاب والصحافة. ضحى ذلك اليوم، لمقابلة
مفتش عطبرة ليطلب منه إطلاق سراح المعتقلين دون قيد أو شرط. ولكن المفتش
ذكر أنه لا يستطيع إعطاء وعد كهذا، كما أكّد للأستاذ محمد أحمد محجوب
بأنه سيهيئ اجتماعاً بين الوفود ومدير المديرية الشمالية في منتصف نهار ذلك
اليوم. وبعد مفاوضات الوفد ومدير الشمالية، ألغى المدير الشروط في بيانه،
واكتفى بالضمان الشخصي، إلاّ أنّ العمال أصرّوا على عدم توقيعهم، مما حدا
بالوفد أن يوقّع ذلك الضمان نيابةً عن العمال، فأطلق سراح المعتقلين. وقدّم الوفد
للإدارة البريطانية مشروع تكوين هيئة شؤون العمال وفق تصوّر العمال، وتسليم
ذلك التصوّر للمستر «ماكنتوش» مدير مكتب العمل، ووافق عليه الحاكم العام،
ولكن السلطات، بعد اجتماع الحاكم العام بالسكرتيرين الإداري والمالي والقضائي
الثلاثة، الذين كانوا يشكّلون قمّة السلطة في السودان، رفضت التنازل عن
دعواها ضد الموكب، وقُدّم العمال للمحاكمة في يوم ١٩٤٧/٧/٣١م.

قرّرت المحكمة التي ترأسها القاضي محمد إبراهيم النور، والتي ترافع فيها
عن العمال المرحوم محمد أحمد محجوب، والمرحوم مبارك زروق، ومالك إبراهيم،
إدانة قادة الإضراب صورياً. فقد قضت بتغريم كلّ متّهم مبلغ خمسين قرشاً قام
بدفعها المرحوم محمد نور الدين، الذي ظلّ مرابطاً طوال أيام المحكمة. وكان
القاضي محمد إبراهيم النور يود أن يقوم بدفعها بنفسه، ولقد تجلّت في هذه
القضية روح الوطنية الحقّة، وإيثار المصلحة القومية على ما عداها. وانتهت هذه
المواجهة بين الحكومة والعمال، وتقرّر رفع الإضراب في اجتماع الهيئة مساء يوم
١٩٤٧/٧/٣١م، وكان قد سبق رفع الإضراب صدور بيان بين العمال والحكومة
يرتّب لاستفتاء بين جميع عمال السكة الحديد حول هل تصبح اللجنة التمهيدية
للهيئة لجنة تنفيذية، وأن يصبح مركز النقابة عطبرة، أم الأمر غير ذلك، بأن

تتحول اللجنة التمهيدية إلى لجنة تنفيذية. وقد وقع البيان السادة محمد نور الدين، ومحمد أحمد محجوب عن العمال، والمستر ماكنتوش عن الحكومة. وشُكّلت لفرض الاستفتاء لجنة طافت جميع فروع السكة الحديد، وجاءت نتيجة الاستفتاء لصالح العمال بنسبة ٩٩٪. وعندئذ تم قيام أول تنظيم نقابي في السودان.

قبل أن ينصرم عام ١٩٤٧م، انتظمت هيئة شؤون العمال، وكوّنت لجنتها المركزية ولجانها المصلحية ؛ وهي لجان الورشة والهندسة والإدارة والمخازن والوابورات. وكوّنت لجان فرعية لهذه اللجان المصلحية على امتداد خطوط السكة الحديد، وتشكّلت القيادة من الآتية أسماؤهم :

## اللجنة المركزية

| الاسم | الوظيفة النقابية | المصلحة |
|---|---|---|
| سليمان موسى | رئيساً | الورشة |
| الطيب حسن الطيب | سكرتيراً عاماً | الورشة |
| قاسم الأمين محمد | نائباً للسكرتير | الورشة |
| عبد الرحيم عوض الكريم | عضواً | الهندسة |
| حافظ الأمين | عضواً | الهندسة |
| محمد أحمد شجرابي | عضواً | الهندسة |
| منير جاد السيد | عضواً | الوابورات |
| بشير حسين | عضواً | الوابورات |
| حسين محمد فرج | عضواً | الوابورات |
| النور الزين هيبة | عضواً | الإدارة |
| إبراهيم سر الختم | عضواً | الإدارة |
| حسين السيد | عضواً | الإدارة |
| محجوب علي محمد | عضواً | المخازن |
| أحمد صديق | عضواً | المخازن |
| عبد الله نور الدين | عضواً | المخازن |

وتكوّنت على إثر هذا التشكيل لجان تخصصية لدراسة القضايا المطلبية لبحثها مع رئاسة السكة الحديد، وخلصت اللجان من دراستها إلى المطالب الآتية:

١- زيادة الأجور بنسبة ٤٠٪.

٢- تخفيض ساعات العمل من ثمان ساعات ونصف إلى ست ساعات ونصف

٣- تحسين شروط الخدمة

٤- تعديل الأوامر المستديمة

٥- تعديل الإجازات

٦- تحسين امتيازات السفر

٧- إنشاء الكناتين المتنقّلة «التي تخدم مستخدمي السكة الحديد في محطاتها الخلوية»

٨- الحوادث

٩- مصاريف السفر

١٠- حضور مندوبي المحطات والأقسام الخارجية اجتماعات اللجان النقابية المصلحية بعطبرة.

هذه هي القضايا التي رُفِعَت لإدارة السكة الحديد لبحثها مع الهيئة، وبعد مفاوضات مكثّفة تأزّم الموقف بسبب رفض الإدارة لأهمّ بنودها؛ وهي الزيادة العامة في الأجور.

## تبادل المذكرات

رفع مدير السكة الحديد تلك المطالب للحكومة المركزية باعتبار أنها اشتملت على قضايا ذات صبغة عامة بالنسبة لجميع المصالح الحكومية، ورد السكرتير المالي بالبيان التالي في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٧م.

إنّ تلك المطالب الرئيسية تتضمّن مطالب بزيادة شاملة لجميع مستخدمي السكة الحديد من مختلف الدرجات والمرتبات «ولا يدخل في ذلك الموظفون بالطبع». فقد طلبت هيئة شؤون العمال بأن ترتفع المرتبات المبدئية لجميع المستخدمين الذين يتقاضون أقلّ المرتبات، وأن تُمنَح علاوات بقدر ٤٠٪ لعدد من العمال والمستخدمين يقرب من خمسة عشر ألفاً، وهؤلاء تتراوح مرتباتهم من ١٢٠ قرشاً إلى ٤٢٠ قرشاً في الشهر، وأن يُرفَع أدنى مرتب يتقاضاه الشخص الواحد إلى ٢٤٠ قرشاً في الشهر، وقد طلبت فئات للعلاوة أقلّ نسبياً من تلك للمستخدمين الذين يتقاضون مرتبات أعلى، والزيادة المطلوبة- إذا سُمح بها- تجعل ماهيات المستخدمين الذين يشكّلون الأغلبية الساحقة أعلى ممّا كانت عليه بمقدار ٦٨٪، وبإضافة علاوة غلاء المعيشة وقدرها ٧٠٪ فإنّ مجموع الزيادات التي تطرأ على الماهيات تبلغ ١٣٨٪ عمّا كانت عليه قبل الحرب، أعني أنّ الهيئة تطالب بأن يصبح راتب العامل ٩٢٠ قرشاً في الشهر، على أنّ هيئة شؤون العمال قد اكتفت في تبرير هذا المطلب بذكر عبارات عامة، كإدلائها بأنّ فئات الأجور الحالية ضعيفة ولا تفي بحاجات العائلة، وأنّ مستوى معيشة العامل الحالية ليس كما يجب، وأنّه لا يمكن أن يكسب تعويضاً عن المجهود الذي فقده في العمل والإنتاج، إنّ تلك المطالب التي تقتضي زيادة الأجور لعدد من المستخدمين يربو على التسعة عشر ألفاً تتطلّب أسباباً أقوى من تلك العبارات العامة؛ لأنّ تكاليف الزيادة تربو على أربعمائة وسبعين ألفاً من الجنيهات في السنة. وفضلاً عن ذلك فإنّ السماح بتلك الزيادة يكلّف الحكومة المركزية ما يقرُب من المليون جنيه في السنة، ذلك لِمَا ينجُم عنها من التأثير على الماهيات في المصالح الحكومية الأخرى، بجانب ذلك فإنّ الهيئة قد طالبت بإجازات ترتفع إلى ٤٠ يوماً للذين زادوا عن عشر سنوات في الخدمة وتزيد مرتباتهم عن خمس جنيهات، على أن تكون هذه الإجازات زيادة على أيام العطلات التي يبلغ عددها ١٨ يوماً، أضف إلى ذلك أيام الجُمَع. وفوق ذلك فقد طلبت الهيئة أن تنقص ساعات العمل في اليوم إلى ستة ساعات ونصف. كذلك طلبت الهيئة السفر بالدرجة الثانية لِمَن تزيد مواهيهم على

الستة جنيهات.

هذه هي المطالب التي تقدمت بها الهيئة، وهي مطالب لها أثر بعيد لا يكاد أن ينحصر في مصلحة السكة الحديد، ولذا فليس من المعقول أن ينتظر إبداء قرار حاسم في موضوع واسع الأطراف مثل هذا، إذ أنّه يتطلّب بحثاً مستفيضاً وسيكون قيد النظر بواسطة الحكومة المركزية. وقد ردّت هيئة شؤون العمال على بيان السكرتير المالي بالإنابة بمذكرة بتاريخ ٢٥/١١/١٩٤٧م.

رأت هيئة شؤون العمال بعد الدرس العميق لأحوال المعيشة بين العمال، وعمل مقارنات تبيّن المستوى الذي يعيش فيه الإنسان في عطبرة والمحطات الخارجية، ومراعاة التسعيرة الرسمية لكلّ مادة تدخل في نطاق التموين، أنّ الحد الأدنى لأجر العامل يجب ألاّ يقلّ عن ٢٤٠ قرشاً في الشهر. ولنعطي مثلاً عن حالة نفر من الطلّب يتقاضى ١٥٠ قرشاً في الشهر وعلاوة غلاء المعيشة ١٠٥ قرشاً أنّه ينفق في معيشته الضرورية ٣,٦٧٥ مليماً، فمن أين يأتي بملبسه وملبس زوجته وأطفاله؟ إنّ شكوى هؤلاء الصغار طبقت الآفاق وجاوزت آذان المصلحة، وأنّ إضرابهم قد تعدّد في كثير من المناطق، وليس من مصلحة أحد استغلال فقرهم ولجوئهم إلى العمل في المصلحة في تخفيض مستوى معيشتهم إلى هذا الحدّ. وإذا نظرنا إلى هؤلاء العمال لوجدنا أنّ ثلاثة آلاف يتقاضون ١٢٠ قرشاً في الشهر، و ٥٠٠ عامل يتقاضون ١٣٥ قرشاً، و ٢,٥٠٠ عامل يتقاضون ١٥٠ قرشاً. وإذا قارنّا هؤلاء بإخوانهم في المصالح الأخرى، لوجدنا أنّ هنالك فرقاً كبيراً وغير معقول، فالعامل في الجزيرة لا يرضى بأقلّ من ١٢ قرشاً في اليوم في غير أيام المواسم، إنّه لا يَحْسُن بحكومة تحترم الشعور الإنساني وتقدّر المجهود البشري، أن تغفل عن ذلك. إنّنا لا نستطيع أن نفهم كيف تقبل المصلحة والحكومة المركزية أن تحصل على عمل مّا على حساب تخفيض المستوى الإنساني إلى درجة سحيقة، في حين أنّ الجزء الأكبر من هذه الأرباح ينفق على الموظفين البريطانيين الذين يعيشون في بذخ في الڤيلاّت والقصور الفاخرة التي يتطلّب إصلاحها فقط

مئات الآلاف من الجنيهات سنوياً. إنه مما يستحق الذكر أنّ نحواً من ٢٥٠ بريطانياً بالسكة الحديد يتقاضون مرتبات قدرها ٥٠٪ من مجموع مرتبات الموظفين من أرباب المعاشات، ويبلغ عددهم أكثر من ألف موظف، هذا عدا المصروفات الإضافية للبريطانيين، مما يبلغ متوسطها ٣٠٠ جنيهاً سنوياً لكلّ زوجيْن إعانة، والمكافآت الضخمة تحت أحكام القانون الجديد للذين يشتغلون بعقود مؤقته، ثمّ إنّهم يُمنحون علاوة غلاء المعيشة قدرها ١٩ جنيهاً شهرياً للفرد منهم. إنّ كادر العمال الذي كان من مخلّفات ما قبل الحرب قد وضع على أساس مجحف بالعمل، وأدّى إلى انخفاض معيشتهم حتّى إنّه لم يفتح للعامل السبيل بأن يتجاوز مرتبه مهما كانت درجته وكفاءته عشرة جنيهات ونصف بعد عشرين عاماً . ما عدا ١٨ شخصاً فقط هم القومندانات «رؤساء العمال بالورش»، فالمرتب الذي يتعيّن به خريج المدرسة الصناعية بعد تدريب ثلاثة سنوات هو ٢١٠ قرشاً. إنّ التحقيق الدقيق الذي أجرته الهيئة دلّها على الآتي:

أنّ الذين تتراوح مرتباتهم بين ١٢٠ قرشاً و ٤٢٠ قرشاً شهرياً، قد زادت مصروفاتهم الضرورية على إيراداتهم بنسبة ٤٠٪، والذين تتراوح مرتباتهم بين ٤٥٠ قرشاً شهرياً زادت مصروفاتهم بنسبة ٣٠٪، كما زادت مصروفات الذين يتقاضون أجوراً ٨١٠ قرشاً إلى ١٠,٥٥٠ عشرة جنيهات ونصف، وزادت منصرفات من يتقاضون ١١ جنيه فأكثر بنسبة ١٢٥٪. إنّ القيمة الشرائية للجنيه قد انخفضت إلى الخمس، وكان حتماً أن يرفع مرتب العامل إلى خمسة أضعاف، ولكن العمال رأوا أن يتقدّموا بمطالب معتدلة، ومن المؤسف أن يعتقد السكرتير المالي بالانابة أنّ ٤٠٪ زيادة على مرتبات العمال تؤذي الميزانية. إنّ هيئة شؤون العمال يهمّها أن تعلن للحكومة المركزية أن ليس من أهدافها تخفيض ما تصرفه الحكومة على الصحة والتعليم وغيرها من مشاريع التقدّم، ولمّا كنّا حريصين كلّ الحرص على منفعة بلادنا، وإن استدعى الأمر أن نتمادى في تقديم تضحياتنا بالتنازل عن مطالبنا، فإنّ شرطنا في هذه الحالة يكون كالآتي:

إنّ كلّ تخفيض في مطالبنا المادية يجب أن يقابله تخفيض مماثل في وظائف البريطانيين. إنّ السنوات العشر الأخيرة بلغ فيها إيراد السكة الحديد ٩ ملايين من الجنيهات في السنة، ترحّل منها للحكومة المركزية صافٍ قدره ٥ ملايين جنيهاً، مضافاً إليها ٣ ملايين جنيهاً نُقلت إلى احتياطي رأس مال السكة الحديد، هذا الفائض جميعه على حساب العامل. إنّ السكرتير المالي، الذي وضع العقبات في سبيل مطالبنا بحجة التأثير على الصحة والتعليم، يعلم أنّ هذين البندين الضروريّين لم يُصرف عليهما في الميزانية إلا ١٣,٦٪، بينما يذهب معظمها في المرتبات والرفاهية للإنجليز والأجانب.

هذه كانت مذكرة هيئة شؤون العمال كردّ على مذكرة السكرتير المالي بالانابة، وهي تلقي الضوء على حقيقتيْن هامّتيْن:

أولاً: لم تكن المطالب العمالية مجرّدة من الروح الوطنية، بل حفلت بها حتّى يكاد المرء يلمس من خلالها الدعوة لإجلاء المستعمرين.

ثانياً: إنّها تؤكد نضوج الطبقة العاملة وحسّها الثوري في مقاومة السلطة الاستعمارية من خلال تعرية ميزانيتها وكشف ألاعيبها، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى الإضراب المفتوح الذي نفّذه عمال السكة الحديد، واستمرّ لمدّة ثلاثة وثلاثين يوماً.

بعد انقضاء شهرين على المذكرة، لم تتسلّم الهيئة ما يشير إلى اهتمام السلطات بما حوته المذكرة؛ ولذا قرّرت الهيئة الدخول في إضراب لمدة ثلاثة أيام ابتداءً من يوم ١٩٤٨/١/٢٦م حتى ١٩٤٨/١/٢٩م. وكان هذا الإضراب بمثابة إنذار لخوض معركة أخرى، إذ أعلنت الهيئة آخر فبراير ١٩٤٨م موعداً لردّ الحكومة لمطالب العمال. وأرادت الحكومة أن تراوغ في المسألة، وقرّرت أن تخاطب عمال السكة الحديد من فوق رأس هيئتهم الشرعية، فأصدر مكتب الاتصال العام في اليوم الثاني للإضراب يوم ١٩٤٨/١/٢٧م البيان التالي:

إلحاقاً لبيانها الرسمي الذي أصدرته بخصوص الإضراب الاحتجاجي الذي قامت به هيئة شؤون العمال بعطبرة في هذا الأسبوع قرّرت الحكومة أن تنشر الردّ الكامل لردّ السكرتير المالي على مطالب العمال، وقد لخّص البيان في الآتي:

إنّ المطلب الوحيد الذي رفض منذ البداية إنّما هو المطلب القاطع بالزيادات العامة في المرتبات بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٤٠٪، وقد شرح ما يمكن أن يترتّب على هذا الطلب للجمهور في أكتوبر الماضي، وتقدّر هذه الزيادة التي تمنح لـ ١٩ ألف عامل بالسكة الحديد بمبلغ ٤٧٠,٠٠٠ «أربعمائة وسبعون ألفاً من الجنيهات سنوياً». إنّ هذه المبالغ تعطي أجر العمال الدرجة الأولى عندما تضاف إليها علاوة الغلاء يزيد في كثير من الحالات عن الأجور التي تعطى لأمثالهم في بريطانيا العظمى- لقد أسّست الحكومة هيئة شؤون العمال واعترفت بها بغرض الوصول إلى تعاون بين المخدمين والمستخدمين لتحقيق المصلحة المشتركة بين الطرفين. على العمال، لكيما يحرزون مطالبهم الكاملة في تحسين ظروف حياتهم وأسرهم، ويعيشون في أمان وطمأنينة أن يناضلوا من أجل تغيير النظام الاجتماعي القائم آنذاك، وتحقيق نظام يحقّق للعاملين حياة تليق بإنسان العصر، بعيداً عن استغلالهم واستنزاف طاقاتهم.

عوض الله ابراهيم رئيس اتحاد عمال السودان والحاج عبدالرحمن نائب سكرتير الاتحاد مع مدير مصلحة العمل السوداني في القاهرة بمناسبة الاجتماع الأول لمنظمة العمل العربية

## الحركة النقابية والظروف الجديدة:

انبثق على بلادنا فجر جديد مع شروق شمس الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩م، وكانت استجابة العاملين لأحداثه عميقة صادقة سريعة منذ إعلان الثورة لمبادئها ومحتواها ومضمونها، ونبذها السير في طريق التطوّر الرأسمالي، واتخاذ طريق التنمية منهجاً للبناء الاقتصادي، وإعلان إشراك العاملين في السلطة وفي إدارة المؤســـسات الإنتاجية، لذا سارت تنظيماتنا في إعلان تأييدها للثورة في مذكرات المجلس العام للنقابات والمنظمات المنضوية له مؤكدة مقترحات ومطالب محدّدة حول خط السير. والتحمت ثورة العاملين بكل جماهير شعبنا المتعطشة للاشتراكية التحاماً صادقاً وعميقاً في موكب الثاني من يونيو الهادر. ولا غرابة في ذلك، إذ لم تكن الحركة النقابية بعيدة عن ذلك الحدث العظيم في مضمونه العام «التغيير»، بل كان هو خط سيرها منذ أن كانت جنيناً في المهد أسهمت فيه كلّ الفرق الثورية في بلادنا. وقد كان واضحاً أنّ جماهير الشعب العاملة وكلّ فئاته التي يحتّم وضعها الاجتماعي أن تقف معارضة لنظام الحكم الرجعي، كانت تتطلّع للبديل، وتعمل له، بل كانت بوادر إشراقاته واضحةوانطلاقته تلوح في الأفق. وفي الآونة الأخيرة، ومنذ الانقضاض على ثورة أكتوبر، شهدنا مئات الإضرابات المتفرّقة التي قام بها العمال والموظفون، وشهدنا التعبئة الجماهيرية للمعلمين التي شملت كلّ المدن والقرى وإضرابهم الذي استمرّ ثلاثة وثلاثين يوماً، ومواكب الآباء والأمّهات، وتضامن العمال والموظفين والمعلمين في كلّ نشاطاتهم.

## اليـــوم الأغـــــرّ

وقد أصدرت هيئة العمال البيان التالي:

كلّ ذلك وقد توجّه ذلك اليوم الأغرّ يوم العشرين من أغسطس ١٩٦٨م حين أعلنت الطبقة العاملة في إرادة وتصميم وعزم تتويج مسيرتها الطويلة في تأكيد كلمة "لا" لنظام الحكم، وعليه فقد قرّرنا إجماعاً إزاء هذا الغبن الفاحش

وهذا الاستخفاف وعدم الاكتراث لشكوانا، أن نقوم بإضراب سلمي عام لمدة ثلاثة أيام ابتداءً من الساعة الخامسة والنصف صباح يوم الإثنين ٢٦/١/١٩٤٨م حتى الساعة الخامسة والنصف صباح يوم الخميس الموافق ٢٩/١/١٩٤٨م إبداء لاحتجاجنا، وإعراباً لاستيائنا، وإظهاراً لالتزاماتنا واتحادنا، ومطالبة السلطات المسؤولة لتعيد النظر في مطالبنا عامة، وفي مطالب رفع الأجور خاصة مرّةً أخرى، ولكن بعيْن العدل والإنصاف، وفي هذه المرّة محدّدين لمعرفة النتيجة النهائية فترة أقصاها نهاية شهر فبراير ١٩٤٨م التاريخ الذي حدّده السكرتير المالي نفسه في ردّه الأخير، فإذا لم تُجَب مطالبنا حتّى ذلك التاريخ إجابة كاملة غير منقوصة، كانت لنا عند ذلك وقفة أخرى، ونظرة أخرى، ومسلك جديد، لا يمكننا أن نتكهّن به الآن، ولكن سنحدّده حين ذلك بحسب ما نراه وفق مصالحنا. وليبدو جليّاً للحكومة وللشعب أنّنا حينما حصرنا هذا الإضراب في أقصر مدة معقولة وممكنة طوال ثلاثة أيام، فإنّما رمينا بذلك عن قصد لأن يكون عملنا هذا تسجيلاً إجمالياً للسخط والاستياء، واحتجاجاً عملياً، لعلّه يحمل من بيدهم الأمر لإعادة النظر، ولا نريد أن يُفهَم منه هذه المرّة على أقلّ تقدير أنّه أداة تشهير لنيْل حقوقنا بالعنف أو عن طريق المقاومة السلبية؛ لأنّنا إنّما نعتمد على إقناع الحكومة، وفي كسب عطف الشعب على عدالة مطالبنا وعلى قوتها وعلي وضوحها فعلاً. وقد راعينا أيضاً حينما قرّرنا ألاّ نطيل في أمد الإضراب هذه المرّة لكي لا نشلّ من حركة المواصلات الضرورية للبلد، كما حدث في الماضي فنقضي على مصالح المواطنين، ولكن عندما نضحّي هذه التضحية كخطوة أولى لا نشكّ أبداً في أنّ مواطنينا بدورهم سيحسّون إحساسنا، وسيقدّرون موقفنا، وسيهتمّون بأمرنا كما اهتممنا بمصالحهم، وسوف لا يتخلّوْن عن مناصرتنا أبداً، أو يرضوْن لنا أن نظلّ هكذا نعاني شظف العيش ومرارة الحرمان وذلّ الفاقة، مضحّين بكلّ ضروريات الحياة من أجلهم وحدهم، بل سيقفون بكلّ تأكيد إلى جانبنا مناصرين إذا ما اضطررنا إلى العدول عن هذا المسلك تحت ضغط الحاجة الماسّة.

وذلك هو قرار العمال ننشره للإحاطة والنظر، ونؤكّد للجميع أنّ إضرابنا المزمع سيكون سلمياً ومنظماً وهادئاً وسيشمل جميع مرافق العمل في كافة أرجاء السكة الحديد السودانية، وسيقف فيه دولاب العمل لمدة ثلاثة أيام ليعود بعدها كلّ شيء ليسير سيره الطبيعي، وإننا لنرجو مخلصين من صميم قلوبنا ألاّ يحدث فيه ما يعكّر الصفو، وأن يحاول المسؤولون تدارك الموقف بحكمتهم، وأن يحكّموا ضمائرهم لتسوية الأمر قبل حلول ذلك الأوان «آخر شهر فبراير ١٩٤٨م» فتُجاب مطالب العمال في أعزّ ما يطلبه الإنسان، وهو الحياة في ألزم ضرورياتها من مطالب الغذاء، والكساء، والعيش، فإذا فعلوا ذلك حمدنا عدلهم وكفونا هم اتخاذ مواقف قد تكون أشدّ صرامةً وأبعد أثراً، وذلك أمر طبيعي؛ لأنّ للصبر حدود، وكيف يصبر المتألم!!

ونسأل الله أن يهيّئ لنا من أمرنا رشدا.

سليمان موسى

رئيس هيئة شؤون العمال

لقد أحدث بيان السكرتير المالي بالإنابة نتائج عكسية حفزت هيئة العمال لمواجهة السلطة، وفي هذا الجوّ المتوتّر كوّنت الحكومة اللجنة المستقلّة والتي كانت مهامّها كالآتي:

- "النظر في فئات ماهيات مستخدمي السكة الحديد الحالية وأيّة تعديلات تُقترح في هذا الشأن قد ينتج عنها فئات ماهيات عادلة للأعمال التي يقوم بها أو المسؤولية التي تقع على عاتق المستخدمين المختصين والتي تبيّن بجلاء الفارق في قيمة أو أهمية العمل الذي تؤدّيه كلّ طبقة من العمال". وكانت اللجنة من الآتية أسماؤهم:

١- القاضي واطسن- رئيساً
٢- المستر أبرتون؛ مدير عام شركة النور والقوة الكهربائية- عضواً
٣- المستر رفل؛ كبير المهندسين الميكانيكيين بالشركة الزراعية- عضواً
٤- ميرغني حمزة؛ الحائز على نيشان الأمبراطورية البريطانية في درجة عضو- عضواً
٥- إبراهيم أفندي أحمد؛ الحائز على نيشان الأمبراطورية البريطانية في درجة عضو- عضواً
٦- المستر هـ. د. جودفيلو من شركة ماكوركديل- عضواً
٧- عبد الحافظ أفندي عبد المنعم؛ من الغرفة التجارية- عضواً

لقد وُلِدَت هذه اللجنة كجنين غير شرعي؛ لأنّها وُلِدَت فاقدة لثقة العمال، فماتت وهي في المهد، وشيّعها العمال باللعنات إلى مثواها الأخير غير مأسوف عليها؛ ولذلك فقد خرجوا في موكب شمل جميع سكان عطبرة، وهم يحملون نعشاً رمزياً لقرار تكوين اللجنة، وحناجرهم تردّد "إلى الجحيم يا قرار". وحينما بلغوا مكاتب هيئة شؤون العمال، قاموا بحرق النعش. وقد أصدرت هيئة شؤون العمال عقب تكوين هذه اللجنة البيان التالي بتاريخ ١١/٢/١٩٤٨م:

١- إنّ الأساس الذي سيدور حوله بحث هذه اللجنة يختلف تماماً عن المطالب التي تقدّمت بها الهيئة، بل هو تنفيذ لقرار الحكومة المركزية والقاضي برفض مبدأ ارتفاع عام في الأجور، علاوة على أنّه مبدأ مساومة في أشياء ضرورية بالنسبة لحياة العمال.

٢- النهج الذي تسير عليه اللجنة في بحثها هو من وضع الحكومة، وقد أحيط بقيود تعرقل سيْر البحث في كافّة المطالب.

٣- انفراد الطرف الاخر «الحكومة» بتكوين اللجنة دون إشراك العمال يجعلها تفقد ميزة الحياد، بعكس ما وصفت به بأنّها مستقلة.

٤- خلوّ اللجنة من التمثيل العمالي إلاّ في حدود الاستشهاد بالهيئة كفيل بأن يجعل اللجنة بعيدة كلّ البعد عن واقع العمال.

٥- أغلب العناصر المكوّنة للّجنة هم المخدّمين الذين طبقت صرخات عمّالهم الآفاق مطالبين بالإنصاف.

٦- إنّ مجرّد قبول الهيئة بهذه الأوضاع المجحفة، التي لا تقوم على أساس عادل، إنما يُعتبَر إنحرافاً بالعمال عن مطالبهم الضرورية.

٧- لكلّ هذه الأسباب مجتمعة، لقد قرّرت هيئة شؤون العمال عدم الاعتراف بهذه اللجنة، أو التقيدُ بما تتوصّل إليه من نتائج قد لا تحقق مطالب العمال التي أوضحتها وعززتها بيانات مستندة على واقع العمال المرير.

لقد وجد هذا الموقف الواضح الذي يعبّر عن صمود العمال وثاقب نظرهم تجاوباً من الرأي العام السوداني. ولم تكتفِ اللجنة بإصدار هذا البيان، بل قامت بإبراق اللجنة المستقلة والسكرتير المالي بما نصّه: إنّنا نرفض الجلوس مع هذه اللجنة إلاّ إذا تحققت الشروط التالية:

أ- أن يكون البحث في جميع المطالب التي تقدّمت بها الهيئة، وبالأخص مطلب الارتفاع العام في الأجور.

ب- ألاّ يكون المرجع في البحث هو الميزانية، وإنّما يكون دائماً واقع العمال.

ج- ما دامت الحكومة قد انفردت بتكوين اللجنة، نطالب باعتبارها ممثلة للحكومة، وتجلس كطرف ثانٍ مع الهيئة، ولا مانع من أن ينتهي البحث وتظهر النتيجة النهائية في الميعاد الذي حدّده الكرتير المالي وهيئة شؤون العمال، أي آخر فبراير ١٩٤٨م.

وحيال تحدّي العمال وقوة معارضتهم حاولت الحكومة أن تستردّ كرامتها التي أهدرَت، وهيبتها التي تمزّقت، فرأت أن تدخل في تجربة أخرى علّها تهزّ تماسك العمال وتضعف من وحدتهم وتخلق بين صفوفهم جوّاً من الإرهاب. فقدّمت رئيس هيئة شؤون العمال إلى مجلس تأديب مصلحي بسبب إضراب ٢٦/١/١٩٤٨م، والذي دام ثلاثة أيام، وذلك في محاولة للفصل بين مركزه النقابي ووظيفته

المصلحية. ففي يوم ٨ فبراير ١٩٤٨م تلقى الحاج سليمان موسى رئيس هيئة شؤون العمال، والذي شغل وظيفة قومندة بورشة الحملة الميكانيكية، خطاباً من رئاسة السكة الحديد تخطره فيه بأنّه مطلوب للمثول أمام محكمة إيجازية يوم ٩/٢/١٩٤٨م تحت المادة ١١,٦ من قانون تأديب الموظفين. وعلى إثر هذا النبأ، وفي اليوم الذي حدّد للمحاكمة، خرج العمال في مظاهرة كبرى عند الساعة الثانية عشر، وهو موعد المحاكمة، يندّدون بالاستعمار، ولم يعودوا للعمل إلاّ في اليوم التالي. وظلّوا مرابطين بالقرب من قاعة المحكمة. ولقد وُجّهَت الأسئلة التالية للحاج سليمان، وأجاب عليها:

س ١: هل تعرف أنّ من واجب كلّ موظف حكومي داخل في المعاش ألاّ يترك العمل بدون إذن؟

ج ١: نعم.

س ٢: هل تركت العمل في أيام ٢٦ و ٢٧ و ٢٨/١/١٩٤٨م؟

ج ٢: نعم.

س ٣: هل أخذت إذناً من رئيسك المستر راين أو من المصلحة الحكومية؟

ج ٣: إنّني بحكم عملي كعامل نفّذت ما قرّره العمال متّحدين لإظهار ظلامتهم للحكومة، وأخطرناهم بذلك. إنّ من حقّ كلّ فرد أن يظهر ما يقع عليه من غبن، وأعتقد أنّني أدّيت واجبي كعامل وكرئيس لهيئة شؤون العمال، ولذلك فأنا مرتاح الضمير، ولكم أن تفعلوا ما تشاءون.

وما إن انفضّت المحكمة حتّى حمل العمال رئيس هيئتهم في مظاهرة صاخبة حتّى مكاتب هيئة شؤون العمال حيث أدّى رئيسهم القسم أمامهم بأنّه قد وهب نفسه وماله وولده لخير العمال.

لقد كشفت هذه المحكمة عن الهلع الذي أصاب الحكومة وهي ترى أنّ سلطانها يتقلّص يوماً بعد يوم. فمضت تسعى لإخراج نفسها من هذا المأزق

بشتى الطرق، إلاّ أنها لم تدرك الظروف التي تمرّ بها الحركة الوطنية التي كسبت إلى صفوفها قوة مقابلة هي قوة العمال، فلجأت الحكومة إلى مخاطبة العمال كأفراد محذرة ومنذرة، وذلك بعد أن عجزت عن استمالة الهيئة والرأي العام السوداني. ولمّا كان الموعد المضروب للتفجير «فبراير ١٩٤٨م» إذا لم تستجبْ الحكومة لمطالب العمال قد اقترب، فقد أصدرت الحكومة المركزية بياناً آخر اشتمل على النقاط التالية:

١- كلّ مستخدم في السكة الحديد يشترك في أي إضراب عن العمل إنّما يرتكب جرماً بموجب المادة «١٤٣» والمادة «٢٢٨» من قانون العقوبات، ويكون إدانته تحت إحدى هاتيْن المادتيْن ومحاكمته بالسجن لمدة أقصاها ستة أشهر، وبالغرامة.

٢- كلّ عضو في هيئة شؤون العمال يدعو إلى الإضراب عن العمل يكون عرضةً للمحاكمة تحت المادة «٨٤» من قانون العقوبات بنفس العقوبة.

٣- أيّ مضرب عن العمل أو أيّ عضو من أعضاء هيئة شؤون العمال ممّن التزموا بحسن السيْر والسلوك بعد إدانتهم بإثارة الشغب الذي وقع في شهر يوليو الماضي يكون عرضةً للمحاكمة لإثارة الشغب.

٤- وبموجب قانون محاكمة الموظف بمجالس التأديب فإنّ كلّ موظف ومستخدم يكون عرضة للعقوبة بمجلس تأديب قد يقضي برفده من الخدمة بدون مكافأة مع الغرامة، بل من الممكن ألاّ يُتاح العمل مرّةً أخرى لأيّ مستخدم يضرب عن العمل.

٥- لم يثبت للحكومة أنّ جميع من أضربوا عن العمل كانوا يدركون عاقبة عملهم من الناحية القانونية، والمحاكمة التي يعرّضون أنفسهم إليها، ولكن لن يستطيع أحد بعد هذا الإعلان أن يقول إنّه ليس له علم بهذا القانون.

٦- تقوم الآن الحكومة بوضع تشريع عن نقابات العمال يعطي العمال الحق من الناحية القانونية للإضراب تحت ظرف معيّن، ولكن إلى أن يصبح هذا التشريع

قانونياً، فإنّ الأمر من الناحية القانونية سيظلّ على النحو الذي ورد في هذا البيان.

٧- يجب على مستخدمي السكة الحديد أن يدركوا أنّهم مستخدمون عموميون لخدمة الجمهور، وأنّ واجبهم نحو الجمهور يقضي عليهم بتأدية الخدمة المطلوبة منهم، وأنّ خدمة الجمهور تعطي ميزات كثيرة، ولكن الميزة الوحيدة التي لا تعطيها هي هذا الحدّ من حقّهم في الإضراب، وأنّ المستخدمين الذين يقومون بأعمال أخرى لصالح الجمهور كعامل في آلاتِ توليد الكهرباء هم أيضاً معرّضون لهذا الحدّ من حقّهم في الإضراب، حرصاً على مصلحة الجمهور.

لقد جاء هذا البيان إثر إضراب عبّر عن تصميم العمال لنيْل مطالبهم كاملة، وعبّر عن تماسكهم ووحدة إرادتهم، فمن غير المعقول أن يثنيَهم هذا التهديد أو تلك التحذيرات عن تنفيذ ما اعتزموا، فالاستعدادات للإضراب المفتوح اتخذت أبعادها المنظورة في تهيئة نفسية بين صفوف العمال، ومن مواجهة الظروف والأحوال المعيشية التي ربما تؤثر على مجرى الإضراب. وبعد أن اكتملت العدة أصدرت الهيئة في صبيحة يوم ١٩٤٨/٢/٢٩م البيان التالي كإعلان عن الإضراب المرتقب:

«والآن نحن في نهاية فبراير دون أن تُجاب مطالب العمال، بل إنّ الحكومة لم تكلّف نفسها مؤونه النظر فيها مرّةً أخرى، وكلّ ما في الأمر أنّها عيّنت اللجنة التي سمّتها مستقلة لإيجاد الحلول، ظانّةً أنّه من السهل عليها التخلُّص من مطالب العمال وتحويل أنظارهم إلى وجهة أخرى تسير بهم نحو غاية واضحة فيعودوا بعدها إلى حيث بدأوا. لقد كان شهر فبراير فرصةً ثمينةً تنازل عنها صاحب الحق عن طواعية، ولكن بدلاً من أن تنتهزها الحكومة وتعمل بها لصالحها، أخذت تبدّدها في قوانين وتشريعات وإنذارات توجّهها، لم تزدِ العمال إلاّ إصراراً وعزماً وتمسكاً بمطالبهم. وإذا ما شارف الشهر على النهاية ودنت ساعة الحساب، كانت الحكومة في صمتها، وكانت اللجنة المستقلة عاجزة. لقد بدأ العمال نضالهم،



Scanned by CamScanner

عدالته،

يطالبون بالحق الذي آمنوا به، فأخذوا يدافعون عنه مستمدين القوة من عدالته، ومن اتحادهم، ومن تأييد الشعب لهم. إنهم يؤمنون أنه ليس سواهم من يحل قضاياهم. إذاً فلا غرابة أن تنعكس رغبتهم وتتبلور في شكل قرار تصدره هيئة شؤون العمال، وهو القاضي بإعلان الإضراب اللانهائي إلا بإجابة مطالب ذلك الإضراب الذي يبتدئ في يوم الثلاثاء ١٦ مارس ١٩٤٨م في الساعة الخامسة والنصف صباحاً.

ذلك هو القرار الذي لن ينسخه أو يَحدّ من تنفيذه سوى إجابة المطالب وبالطريقة التي وضعناها، ونؤكد للجميع كما عودناهم أنّ إضرابنا المزمع سيكون سلمياً ومنظماً، يقف فيه دولاب العمل حتّى تُجاب المطالب، ثمّ يعود كل شيء ليسير سيره الطبيعي، هذا ونؤمن أنّ شعبنا الكريم سيناصرنا ويقف بجانبنا كماعوّدنا في جميع مراحل نضالنا حتّى تزول سحابة الظلم في يوم نراه قريباً ويرونه بعيدا {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُوا}».

كان هذا بيان هيئة شؤون العمال الذي جاء وليد معاناة في اجتماعات الهيئة نتيجة صراع بين قوة الشباب الثائرة وقوة الشيوخ المحافظة.



الحاج عبدالرحمن يخطب في جماهير اضراب ٢٠ اغسطس ١٩٦٨م



مسيرة العمال بمناسبة اضراب ٢٠ اغسطس ١٩٦٨م

## الإضراب المفتوح:

لقد جاء اليوم الموعود ١٦ مارس ١٩٤٨م، وتحركت جماهير العمال في الصباح الباكر صوْب مكاتب هيئة شؤون العمال لتثري معركة الإضراب بالأناشيد والقصائد الحماسية التي اشتعلت بديلاً لحركة المصانع وأزيز القاطرات التي خمدت أنفاسها، وخيّم علي مدينة عطبرة صمت القبور والظلام بعد انقطاع التيار الكهربائي.

ومن جانب السكة الحديد فقد قامت بقطع الإمدادات الغذائية عن سكان داخليات السكة الحديد المؤجّرة، إلا أنّ الموقف كان أكبر من أن تؤثّر فيه مثل هذه الهستيريا، خاصة وإنّ الذين يستأجرون هذه المساكن من العمال غير المتزوجين، وممّن كانوا يشكلون طلائع حركة الإضراب وعماد حركة التحرُّر الوطني. وفي الوقت الذي انهالت فيه برقيات الاحتجاج، تدافَع الرجال والنساء صوْب دار العمال باذلين النفيس حتّى تنتصر إرادة العمال، وليعلنوا للمستعمر

تماسك الشعب وتجسيد حركته الوطنية. وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير الى بعض التبرّعات التي تمت لدعم أسر المضربين. فلقد تبرع مؤتمر الخريجين العام بمبلغ ١٠٠ جنيه، وناشد الشعب بمساندة الإضراب. وتبرّع المعلم محمد منصور بمنزل مساحته ٤٠٠ متر في عطبرة، وسلّم مفاتيحه للهيئة. وتبرّعت حرم السيد إسماعيل الأزهري بعقد ذهبي، والتوم عباس بخاتم ذهب، والتطوّع بعربته للسفر بين الخرطوم وعطبرة كل يوم والآخر لأداء أيّة مهمة تُوكل له. وتنازل أصحاب أصحاب المنازل المؤجّرة للعمال عن إيجارات منازلهم، وأعلن أحد الغسالين عن تبرُّعه بغسيل ملابس العمال. وكذلك تبرّع أحد الترزية بخياطة ملابس للعمال مجاناً، وتبرّع الطبيب اليوناني "باتريدس" بعلاج العمال، وتبرّع مزارعو ١٧ ساقية من تنور بدار مالي بمنتوج خضرواتهم طوال مدة الإضراب رغم المضايقات التي لاقوها من السلطة لمنعهم من هذه المساهمة، ولتفادي إجراءات الحكومة كانوا يبكّرون في المجيء إلى عطبرة متّخذين طريقاً مجهولاً. ولم تتخلّف المرأة عن المساهمة في دفع مهر الحرية بالمال والذهب، وشاركت في المظاهرات بأهازيج الفرح. وأعلن العمال المضربون عن تبرُّعهم ببناء نادي توماس والنيل حتّى لا يشعروا بفراغ من شأنه تثبيط الهمم. وتولّدت حركة مناصرة للعمال من خارج عطبرة من عمال شركة ماركنتايل وورش المقرن والجيش الإنجليزي والطائرات التابعة للأشغال وعمال الشركة الزراعية وعمال المخازن الذين تبرّعوا بمرتّب يوم من كلّ شهر. وبرز دور الطلبة التضامني في مظاهراتهم الاحتجاجية رافعين شعار "أشعلوها ونحن الوقود". ولقد تعدّت مناصرة إضراب عمال السكة الحديد حدود السودان الجغرافية وبلغت القاهرة عاصمة مصر، إذ تجاوب عمال مصر مع عمال السودان بالاحتجاج والمال، فجادووا بآلاف الجنيهات لدعم الإضراب واضعين بذلك اللبنة الأولى لصرح اتّحاد العمال العرب. أمام مكاتب الهيئة أفرغَت مئات الجوالات من الذرة لتوزيعها على أسر العمال. وكان لافتاً ومثيراً موقف العمال، إذ كان الفرد منهم يأخذ القليل مما يحتاجه مُؤثِراً زملاءَه الآخرين. أمام هذه الصورة المشرّقة، والتحالف الذي بلغ حدّ الخيال، قامت إدارة السكة الحديد بحركة إغراء

لتسيير مرفق السكة الحديد، إلا أنها لم تجد من يتجاوب مع ذلك الإغراء، فكان أن أصدرت هذه القائمة الأولى لكلّ من يتقدّم للعمل خلال الإضراب، ووزّعتها على أساس فروع المصلحة المختلفة.

مصلحة الإدارة:

| | |
|---|---|
| ١- لسواقي الموتر وتورلي وكماسرة الفرملة والأشرجية | ٥٠٠ مليم يومياً. |
| ٢- التلفونجية والعدادين والمحولجية | ٣٠٠ مليم يومياً. |
| ٣- الشيالين والطلبة | ١٥٠ مليم يومياً. |

مصلحة الورش:

| | |
|---|---|
| ١- سواقي القطارات الطوالي «الفئة» | ٧٥٠ مليم يومياً. |
| ٢- سواقي الوردية | ٥٠٠ مليم يومياً. |
| ٣- عطشجية الورديات | ٣٠٠ مليم يومياً. |
| ٤- العطشجية السفريين | ٥٠٠ مليم يومياً. |
| ٥- العمال الفنيون في أشغال الورش والمرمة | ٣٠٠- ٤٠٠ مليم يومياً. |
| ٦- عمال ورشة المرمة | ٢٥٠ مليم يومياً. |
| ٧- الطلبة | ١٥٠ مليم يومياً. |

البحرية بورتسودان:

| | |
|---|---|
| ١- قبطان جرار ومهندس جرار | ٧٥٠ مليم يومياً. |
| ٢- سواق لنش | ٥٠٠ مليم يومياً. |
| ٣- بحارة الجرار واللنش | ٢٥٠ مليم يومياً. |

مصلحة المخازن:

| | |
|---|---|
| ١- الطلب | ١٥٠ مليم يومياً. |
| ٢- المراسلات | ١٢٠ مليم يومياً. |

وبالرغم من أنّ الإدارة استخدمت ١٩٩ عاملاً من قبيلة البرقو ليقوموا بمهام عمال الدريسة عند تسيير قطارات بواسطة المتطوّعين من البريطانيين، إلا أنّها عجزت تماماً عن تيسير القطارات. وأمام احتجاجات عمال المحطات الخلوية الذين

انقطعت عنهم مياه الشرب بسبب الإضراب، وافقت هيئة شؤون العمال على تسيير قطارات تحمل الماء فقط، ومتطوّعين من السواقين يحملون شارات ترمز إلى أنّ هذه القطارات تسيّرها هيئة شؤون العمال. ووُضع في القاطرة لافتة كُتِبَ عليها هيئة شؤون العمال.

وفي أول أبريل سنة ١٩٤٨م، ومن داخل جامع عطبرة، وبعد انتهاء صلاة الجمعة، اعتلى رئيس الهيئة المنبر وهاجم حكومة السودان وحكومة بريطانيا، كما ندّد بالأيادي التي تحاول أن تعبث بالوحدة الوطنية. وفي اليوم التالي ٣ أبريل ١٩٤٨م، اعتُقِلَ الحاج سليمان موسى، ونُقِل بالطائرة إلى الخرطوم، وأودعَ سجن كوبر. وفي يوم ٦ أبريل امتلأت الشوارع بالمنشورات التي تدعو للثورة ضدّ الاستعمار البريطاني مذيّلة بتوقيع "الحركة السودانية للتحرُّر الوطني". وقد قُدِّم رئيس الهيئة للمحكمة التي قضت بحبسه ١٥ يوماً انتهت بنهاية المحكمة، كما حكمت عليه بخمسة جنيهات غرامة. وكانت الجماهير ترابط بالقرب من المحكمة. وما إن صدر الحكم حتّى اجتاحت المظاهرات شوارع الخرطوم. وبرزت المرأة بصورة استرعت أنظار الجماهير، حيث كانت في المقدمة "عازة" زوجة البطل علي عبد اللطيف و "خالدة زاهر"، وكانت طالبة في لجنة اتّحاد طلبة المدارس العليا في ذلك الوقت. ويوم عودة سليمان موسى إلى عطبرة، استقبلته الجماهير الغفيرة عند نهر عطبرة، حيث أنزل من القطار بمحطة الدامر، ونُقِل بالعربات وحملته الجماهير إلى داره. فأقيمت ليلة جماهرية تبارى فيها الخطباء والشعراء وقدّم الشاعر العمالي هارون إبراهيم من عمال الورش قصيدة عصماء جاء فيها:

أبو العمال سلامة كبيرة جيتن جيت

يا أسد أم لبوس الفيك خيل ظيتها

من تهديد حكم بريطانيا ما اتهديت

بأفعالك يمين لندن هناك هزيتها

***

بالطيـــــارة طار طارت قلوبنا مـــعـــاه
دا عناية الإله تسـهـــر عليـــه وترعـــاه
خـبــر السـفــرة شاع مــلأ الأفق ســداه
صـوت الشـعـب في الخـرطوم هنا ســمعناه

***

دخل المحكمـة ومـحـجـوب محـامي معـاه
حين زر الشـــهــــود ناقل الخـبـــر بكاه
حــار القــاضي واحــتــارت شـهـوده مـعــاه
بنينه انهــدم مــحــجــوب خــلاص دكــاه

***

حـوكم بالســجن نصف الشــهــر عــداه
لو خــيـرناكــان آلاف شـبــاب تفــداه
ابتــسـم الزعــيم قــام والألوف تــابعــاه
في كــوبر دخل زي ســعــد في منفــاه

واستمرّ الإضراب. وتكوّن وفد من عمال الخرطوم لمقابلة السكرتير الإداري بغرض إجابة مطالب عمال السكة الحديد وإنهاء الإضراب. وعلى إثر تلك المقابلة تحرّك الوفد بالعربات صوب عطبرة للاجتماع بهيئة شؤون العمال، كما قام وفد مماثل من مؤتمر الخريجين العام إلى عطبرة. وبعد اجتماعات مطوّلة قرّرت الهيئة رفع الإضراب الذي استمرّ ٣٣ يوماً والعودة إلى العمل في يوم ١٨ أبريل ١٩٤٨م. وقد أصدرت الهيئة بياناً يتلخّص في الآتي:

١- إنّ الهيئة ترفض رفضاً مطلقاً ردّ الحكومة المركزية فيما يختصّ بمطالب العمال.

٢- اعتبار قضية العمال قائمة بأكملها لم تنته بعد، فقد انتهت مرحلة من مراحل

الكفاح لتحقيقها، وهذه المرحلة هي هذا الإضراب.

كلّ هذه الأعمال كانت إرهاصاً لتحوّلات الحركة الوطنية، خاصّة وأنّ الحكومة قامت بتأسيس الجمعية التشريعية التي تشكّلت من زعماء العشائر "الإدارة الأهلية" وبعض العناصر التي عُرِفت بولائها للإنجليز، والتي ظلّت مناوئة لربط الحركة الوطنية بمصر، ولكن هذا الوليد استُقبل من جماهير الشعب بالمظاهرات المعادية، وأعلِن الرفض لكلّ مؤسسات الاستعمار.

وفي أبريل ١٩٤٨م نظّم أهل عطبرة مظاهرة ضدّ إنشاء الجمعية التشريعية. وقد اعتُقِل القائدان العماليان؛ قاسم أمين، وعبد القادر سالم الذي كان يتلقّف القنابل المسيلة للدموع ويردّها إلى رجال الأمن، وقُدّما للمحاكمة، فحوكم قاسم أمين بعامين، وعبد القادر بعام ونصف. وما إن هلّ اليوم الرابع عشر من نوفمبر ١٩٤٨م حتى تحركت الكتل البشرية بعد انتهاء العمل متّجهةً إلى النادي الأهلي- معقل الحركة الوطنية بعطبرة- تجاوباً مع نداءاتها ضدّ مؤسسات الاستعمار، وعلى رأسها الجمعية التشريعية. وفي الساعة الرابعة بعد الظهر اصطفّت الجماهير أمام النادي حاملةً أعلامها التي احتوت على شعارات تندّد بالجمعية التشريعية، وفي الجانب المواجه لهذه الجماهير اصطفّت قوة الجيش رافعةً لافتةً كُتِبَ عليها "تفرّقوا وإلا سنضربكم بالنار"، وأمام هذا الموقف الصارم من المتظاهرين، أمَرَ المستر "هيج"، مفتش مركز عطبرة، قوة البوليس التي كانت تختبئ خلف هذا التجمع وبالقرب منه، أمرَها بتفجير القنابل التي كانت تحتوي، بالإضافة إلى الغاز المسيل للدموع، على "رايش" من الحديد، حيث قضت على خمسة من الشهداء، هم:

عبد العزيز إدريس- موظف بمخازن السكة الحديد

قرشي الطيب- عامل بالورش

حسن أحمدو دياب- عامل بالورش

عبد الوهاب حسن مالك- عامل بالورش

فؤاد محمد سيد أحمد- طالب

وخلال هذا العام قامت الإدارة البريطانية بوضع تشريع جديد للحركة النقابية. وهذا التشريع قُصِدَ منه تقييد الحركة النقابية. فانبرى العمال لهذا التشريع بتشريح، وكشفوا عن مساوئه في الكتاب الذي أصدره باسمهم القائد العمالي "قاسم أمين" بعنوان: "نقد وتحليل لقانون العمل". لقد كشف هذا النقد عن وعي الطبقة العاملة وفهمها لطبيعة الظروف التي تمرّبها بلادنا. والكتاب دليل أيضاً على أنّ الطبقة العاملة كانت تدرك دورها الطليعي في قيادة الحركة الثورية، الأمر الذي أجبر الحكومة على الدخول في مفاوضات مع ممثلي الحركة العمالية حول التشريعات العمالية، نَجَمَ عنها قانون نقابات العمل والعمال لسنة ١٩٤٨م، وقانون التلمذة، وقانون خَدَمَة المنازل، وقانون تعويض العمال، وقانون الورش والمعامل، وقانون منازعات العمل، وقانون المخدّمين والأشخاص المستخدَمين.

ومن المؤتمر الأول الذي دعَت إليه هيئة شؤون العمال بعطبرة جاء بعض ممثلي الهيئات الأخرى بالخرطوم، حيث قرّر المجتمعون رفض القانون الأول، لأنّه من وضع الإدارة، ولم يشرك العمال فيه. ودخلت الهيئات العمالية في إضراب ليوم واحد. ولأول مرّة تدخل الحركة العمالية في إضراب موحّد يشمل عمال مصالح الحكومة المركزية. وتكوّنت نواة الاتّحاد العام لعمال السودان بعد تجربة الإضراب الموحّد ، ولذلك سُمّيَ "المؤتمر العمالي"، وأسنِدَت قيادته لنقابة السكة الحديد، كما تقرّر فتح مكتب له بالخرطوم بسكرتارية إمام عبد الوهاب الذي كان من أبرز قيادة إضراب ورشة النجّارين بعطبرة سنة ١٩٤٠م. وكان الغرض من تكوين مكتب الخرطوم أن يقوم بدور تأسيس النقابات بالخرطوم، حيث كثافة المصالح الحكومية، وأن يكون بمقربة من مركز السلطات الحاكمة. وفي بداية عام ١٩٤٩م تغيّر اسم الهيئات العمالية إلى نقابات. وخاطب قاسم أمين المؤتمر الثاني الذي دعَت فيه هيئة شؤون العمال المنظمات العمالية الأخرى، والذي انعقد ما بين ٨/١٢ و ١٩٤٨/٨/٢٣م. وكان قاسم قد خرج لتوّه من السجن. فأعطى خطابه دفعةً قوية من الحماس والتماسك للمؤتمر. ولقد جاء في خطابه وهو يشير إلى

الوجود الاستعماري "مَن لي بالقاضي الذي حاكمني، بل مَن لي بحكومة السودان لأقول لها في جرأة بالغة، وفي تحدٍّ ظاهر، إنني قد عدت". هذه العبارات كانت لها فعل السحر في نفوس المؤتمرين. ولقد كانت الإدارة البريطانية تدرك، كما تدرك الحركة النقابية أنّ الصراعات الجائرة بين الحكومة والحركة النقابية إن هي إلا إرهاصات التحرُّك تجاه التضامن النقابي في المادة ٢٧ «٢»، والتي تقول: لا يسوّغ لنقابة عمل مسجل تشمل أشخاصاً يعملون في الخدمات العامة أيّ تحديد أوتنسيب، أوتقوم بعمل مشترك في تحقيق أغراضها بموجب قانونها مع أيّة هيئة سياسية. وبالطبع كان الغرض من هذه المادة هو عزل الحركة النقابية عن الحركة السياسية لإضعاف الأخيرة عن قوةٍ مساندِة من قوى الثورة السودانية. ولم تكتفِ الإدارة البريطانية بنصوص التشريع، بل عمدت إلى خلق تيارات مناوئة في باطن الحركة النقابية تمثّلت في تنظيمات صورية تعدّدت أسماؤها وأزمانها وأمكنتها، ولكنها كانت تولد لتموت في مهدها، شأن كلّ مولود غير شرعي. فأطلقت على



الحاج عبدالرحمن والمستر هانكا رئيس اتحاد عمال المانيا الديمقراطية وخليل ابوزيد رئيس نقابة المحاسبين السودانية

مولودها غير الشرعي الأول اسم "هيئة العمال الأحرار". ثمّ جاء المولود الثاني باسم "هيئة محاربة العناصر الهدامة"، ثمّ هيئة كبار العمال، فهيئة الصيانة، فهيئة المعارضة. وعندما رأت الإدارة البريطانية عجز هذه التكوينات عن فرملة المدّ الثوري، لجأت إلى استجلاب خبير بريطاني هو المستر "ديفيد نيومان" الذي جيء به من بريطانيا كمستشار لمكتب العمل بغرض توجيه الحركة العمالية والسَيْر بها على غِرار مجالس هوايتلي بإنجلترا، إلا أنّ الحركة النقابية المستهدفة للوجود الاستعماري التي خبرت أحابيل الاستعمار، فطنت لنعومة السياسة البريطانية، فتصدّت لنيومان، وعرّت الغرض من استجلابه. وفي سلسلة من المقالات بجريدة الصراحة التي كانت إحدى دعامات الحركة الثورية، تصدّى القائد العمالي قاسم أمين لمهمّة نيومان، فكان عنوان السلسلة تحت شعار "كشفناك يا نيومان". وكان أن أبعدت الإدارة البريطانية رجلها نيومان إلى بلد أفريقي آخر.

وفي عام ١٩٥٠م تكوّن اتّحاد عام نقابات السودان. وقد واصلت العناصر الديموقراطية سيطرتها على قيادة نقابة السكة الحديد. والديمقراطيون، الذين عُرِفوا تاريخياً بعدم المساومة في قضايا الحركة النقابية، بل ظلّوا يدفعون بالحركة النقابية إلى آفاقها المنظورة، فلقد انتخبت الشفيع أحمد الشيخ سكرتيراً عاماً للنقابة بعد المعركة الأولية في دائرته الانتخابية "قسم البنوكة بالورشة". فقد حاولت اللجنة الانتخابية، بإيعاز من السلطة، إقصاءه من خوض معركة الانتخابات بحجّة أنه أصبح موظفاً؛ لأنّه نُقِل من داخل الورشة إلى مكتب الرسم التابع لمصلحة الورش، رغم أنّ عمل الرسم كان بعض شغله حينما كان داخل الورشة. ولقد استغلّت العناصر المناوئة له هذه الحجّة وقدّمت للجنة الانتخابات اسم محمد عبيدي بردويل، كبديل للشفيع، إلا أنّ عمال ورشة البنوكة خرجوا في مظاهرة وفي أيديهم الشواكيش والمناشير حتّى مكتب لجنة الانتخابات، واقتحموا مكتبها منددين بسلوكها، ومصرّين على إجراء انتخابات يكون الشفيع طرفاً فيها، فهدأت اللجنة من ثورتهم. وما إن عادوا إلي مكان عملهم حتّى أعلنت اللجنة عن

فوز محمد عبيدي بردويل الحائز على ١٨ صوتاً. وهنا جمع العمال توقيعات عمال القسم المؤيّدة للشفيع فبلغت ٦٨ توقيعاً، ورفعتها للجنة الورش التي أفتت لصالح الشفيع، وكان الشفيع في نفس الوقت السكرتير العام لاتّحاد نقابات عمال السودان.

وخلال تلك الدورة قامت الإدارة البريطانية بإغلاق مدرسة خور طقّت الثانوية، وتشريد ١١٩ طالباً. وكان التحالف بين حركة الطلبة وحركة العمال أمراً واقعياً منذ زمن طويل. الشيء الجديد هو القرارات التي اتُّخِذَت، حيث قرّر الاتّحاد، في إطار تحالفه الثابت مع الطلبة، المطالبة بفتح المدرسة وإعادة المفصولين، وحدّد ذلك بعد ٧ أيام تدخل بعدها الحركة النقابية في إضراب مناصرةً للطلبة. وخلال مدة الإضراب تدخّلت بعض الشخصيات الوطنية لعلاج موضوع الطلبة مع السلطة، على أن يَعدِل الاتحاد عن خطوة الإضراب. وما إن استجاب الاتّحاد لهذه الرغبة حتّى أمر السكرتير الإداري «سير جيمس روبرتسون» بأن يسير اتّحاد العمال موكباً حتّى سراي الحاكم العام، وكذلك النقابات تسيّر المواكب إلى رؤساء المصالح في ذلّة وانكسار يعلنون فيها اعتذارهم عمّا أعلنوه. لقد كان هذا السلوك من الحكومة بمثابة رمي القفاز في وجوه العمال، إلا أنّهم قبلوا التحدّي ورفضوا الاعتذار في بيانات تعبّر عن هذا الرفض. وجاء في بيان عمال السكة الحديد العبارة التالية "إنّنا لم نعتذر لأنّنا لن نعتذر". كان السيد علي الميرغني قد أصدر بياناً ناشد فيه العمال وقف خطوة العصيانية المرتقبة؛ لأنّه بصدد مقابلة المسؤولين لبيان مطالب العمال. واعتبرت السلطة هذا البيان بمثابة اعتذار، لكنّها لم تغفر لنقابة عمال السكة الحديد ما جاء في نشرتها. فقدّمت الحكومة اللجنة التنفيذية إلى محاكمة عاجلة ترَأس محكمتها القاضي البريطاني "بيكر"، ودافع عن النقابة المرحوم محمد أحمد محجوب، فقضت بسجن الشفيع أحمد الشيخ شهراً وفصله من المصلحة مع تغريم بقية الأعضاء مبلغ ٦١٤ جنيهاً.

بعد هذه المحاكمة، وفي الساعة الثانية بعد الظهر، خرجت جماهير العمال

تهتف بسقوط الاستعمار، وسارت خلف اللجنة التنفيذية حتّى مكاتب النقابة. وهناك قاموا بعملية ضغط على القيادة لاتّخاذ قرار فوري. ولم تجد النقابة أمام تلك الحشود التي رابطت حتّى المساء، إلا أن تستجيب لطلبهم، فأعلنت مدّ الإضراب لمدة ثلاثة أيام دون إنذار قانوني. ودعَت لمؤتمر فوق العادة اتّخذت من القرارات ما يؤمّن مسيرة الحركة النقابية ويحمي كوادرها. وقرّر المؤتمر أنّه في حالة فصل القائد النقابي مصلحياً يحتفظ بمركزه النقابي، وتحتفظ به النقابة. وفي ذات الوقت قرّر المؤتمر بأن يكون قاسم أمين ضابطاً متفرّغاً.

وكان تضامن العمال المشرّف مع الطلبة بمثابة إسفين دُقَّ في كيان الاستعمار. وقد أكسب هذا التضامن نضال الطبقات والفئات الاجتماعية بُعداً وطنياً رحباً في مواجهة المستعمرين. وأصبحت المظاهرات نشاطاً متواتراً للنضال الشعبي. وتأثرت بالنهوض الوطني فئات كان الاستعمار يدّخرها لقمع الحركة الوطنية. فقد بادر التنظيم السرّي في البوليس، الذين كانوا يعيشون في وضع أشقّ من العمال، إلى الاتّصال باتّحاد العمال، فلقي ترحيباً وخبرةً تنظيمية: فقرّر البوليس الإضراب لثلاثة أيام ١٩٥١م، وقام خلالها اتّحاد العمال بطبع منشورات رجال البوليس المضربين. وذهب رئيس اتّحاد العمال محمد السيد سلام، والسكرتير الشفيع أحمد الشيخ لمخاطبة المضربين، فقدّمتهم السلطة مع قيادة الإضراب للمحاكمة. وحوكم رئيس الاتّحاد بسنة سجناً، والسكرتير بسنتين، كما حوكم قادة الإضراب بأحكام متفاوتة. وكان من قادة إضراب البوليس محمد الزبير محمد الذي أصبح عاملاً فيما بعد، وسكرتيراً لنقابة الزراعة، وسكرتيراً مساعداً لاتّحاد العمال، وعثمان عبد الرحيم الذي صار عاملاً أيضاً ، وسكرتيراً لنقابة عمال الكوكا كولا، ووداعة الله الطيب الذي أصبح ضابطاً متفرّغاً في اتّحاد العمال.

هكذا تتالت الضربات على الاستعمار البريطاني الذي حكم السودان زهاء خمسين عاماً. وقد تأكّدت له خطورة الحركة النقابية التي خرجت أصيلة المنبت،

سوية المنشأ، لتقود الجماهير وتنظمها على طريق التحرُّر والاستقلال. وقرر الاستعمار أن يسلك طريق الحيلة مع السير في طريق الإرهاب، فاستجلب خبيرين بريطانيَّين هما المستر "ملز"، والمستر "ويكفيلد"، جاء الأول لتقييم أجور الموظفين، والثاني لتقييم أجور العمال. وكوِّنَت منهما ومن بعض السودانيين لجان لذلك الغرض. وقد رفض العمال المبدأ الذي كوِّنَت به هاتان اللجنتان ارتكازاً على الآتي:

١- إنّهم يطالبون بتوحيد اللجنتيْن، لأنّ سوق العرض والطلب واحد.

٢- أن تُحدّد الأجور على أساس تكاليف المعيشة بعد تركيز الأسعار.

٣- أن يكون تمثيلهم إيجابياً وباختيارهم.

إلا أنّ السلطة رفضت هذه الشروط وأعطت العمال حقّ إبداء الرأي كأفراد دون التقيُّد به. لذلك قاطعت التنظيمات العمالية لجان ملز وويكفيلد، وأصدر اتّحاد العمال نقداً مركّزاً للجنة ويكفيلد على ضوء بيانها الذي حدّدت فيه مهامّها. فمهام اللجنة تنحصر في النقاط التالية، كما جاء في بياناتها الأولى:

أولاً: النظر في النظام الحالي للدرجات وعلاقتها بالمهن في مختلف مصالح الحكومة مع بذل الجهود لاستنباط نظام أحسن إذا ما اتّضح أنّ هنالك أدلّة كافية على أنّ النظام الحالي غير وافٍ بالغرض.

ثانياً: النظر في القيمة الحقيقية للأجور الحالية، أي القيمة الشرائية للأجور باعتبار قيمة الخدمات والسلع لكي تتمكّن من أن تضع التوصيات على مبلغ الأجور النقدية التي يصحّ تطبيقها، إمّا على النظام المعمول به الآن أو على نظام جديد.

أمّا المبادئ العامة التي شرحها ويكفيلد يمكن أن تتلخّص في الآتي:

* تعتمد الأجور حقيقية- أي مقدار السلع والخدمات التي تُشتَرَى بالنقد-

بالثروة العامة في البلاد، وبما ينتجه الفرد من العمال، وتعتمد كذلك على الميزان التجاري والعرض والطلب على العمال، والعدد الذي يرغب المخدّمون في تشغيله.

وبعد دراسة لنظام الأجور والوضع الاقتصادي في البلاد توصّلت اللجنة للآتي:

أ/ الثروة في البلاد قد نمت بمقدار بسيط في الخمسة عشر عاماً التي سبقت عام ١٩٥٠م.

ب/ إنّ المقدرة الإنتاجية للعمال نمت بمقدار بسيط كذلك.

ج/ من الضروري تقسيم الأجور إلى قسمين: الأجور العامة وتشمل شمال السودان، والأجور الإقليمية الخاصة بجنوب السودان.

د/ وبسبب الزيادة البسيطة في الثروة العامة، والمقدرة الإنتاجية للعمال، فهناك ما يبرّر زيادة بسيطة في أجور العمال.

بناءً على هذه المبادئ تمّ تقييم وظائف العمال، ووُضِعَت لذلك قائمة سلالم تتدرّج عليها علاوات العمال السنوية. وقد اعتمد ويكفيلد عندما أوصى بهذه الزيادة البسيطة في الأجور على فقر البلاد من ناحية الثروة العامة والدخل القومي، وعدم زيادة إنتاجية الفرد من العمال. ويقول اتّحاد العمال في نقده أنّ ويكفيلد لم يكلّف نفسه مشقّة البحث عن الأسباب التي أدّت إلى التخلّف الاقتصادي في البلاد، وحتّى لو كان يعلم تلك الأسباب، فلا نظنّه كان في وضع يسمح له بتوضيحها.

حقّاً إنّ بلادنا متخلّفة في تطوّرها الاقتصادي، ولكن السبب في ذلك يعود إلى السياسة الاقتصادية الاستعمارية، وليس بسبب الفقر الطّبيعي للبلاد من ناحية افتقارها إلى الثروات الطبيعية. فبلادنا غنيّة بالخيرات، وكان من الممكن أن تتطوّر بسرعة فائقة لولا السياسة الاقتصادية للحكم الأجنبي التي جعلت من بلادنا قطراً زراعياً متخلّفاً. فخلال الخمسين عاماً الأولى من الحكم الأجنبي، لم تقُمْ

في البلاد مشاريع زراعية سوى خزان سنار ومشروع الجزيرة وبعض المشاريع الزراعية الأخرى، وخط واحد للمواصلات يربط مناطق إنتاج المحاصيل الزراعية بميناء السودان. ولم يُنشيء الحكم البريطاني خلال وجوده مصنعاً واحداً، بل جعل من بلادنا سوقاً للسلع المستوردة من بريطانيا ومنتجة للمحاصيل الزراعية بأساليب بدائية. وحتى بالمستوى الذي وصلت إليه الثروة العامة والدخل القومي من سنة ١٩٥٠م، كان من الممكن منح أجور للعمال تتناسب مع ما ينتجونه أكثر مما كان يُعطى لهم، ولكن خيرات البلاد، رغماً عن قلّتها، كانت نهباً للدوائر الاستعمارية. أمّا أنّ أجور العمال تُحدّد بالعرض والطلب طويل الأجل للعمال، فهذا مجافٍ للواقع من ناحية العرض، أي الأعداد الباحثة عن العمل.

إنّ هذه السياسة الاقتصادية المُفقِرة لجماهير الشعب، والتي أدّت إلى هجرة سكان الريف إلى المدن بحثاً عن العمل والنموّ الطبيعي للسكان، وهذه الزيادة في عدد الباحثين عن العمل، لم تقابلها زيادة مماثلة في الطلب للعمال، فلم تقُم الدولة ببناء المؤسسات العمرانية الكفيلة بتوفير فرص العمل للعمال العاملين. ولهذا كان الباحثون عن العمل أكثر من فرص تشغيل هؤلاء العمال، ممّا يؤدّي إلى منافسة بين الباحثين عن العمل بتخفيض أجورهم. وبما أنّ الحكومة أكبر مخدِّم للعمال، فقد كانت لديها دائماً الكفّة الراجحة في تحديد أجور العمال، ولا تتأثر بقوانين العرض والطلب، وتفرض ما تراه من أجور للعمال. ويتحدّث ويكفيلد عن الدخل القومي وضعفه متناسياً سوء التوزيع الواضح للدخل القومي في بلادنا، والذي يزداد يوماً بعد يوم. فبينما الدخل القومي لا يتجاوز متوسّطه ٣٠ جنيه، نجد أنّ مرتّب الوكيل الدائم ١,٥٠٠ جنيه في السنة بدون الخدمات الأخرى التي تُقدم من مسكن وسلفيات وخلافه، والتي تقفز به إلى ٣,٠٠٠ جنيه. وفي وزارة المالية قد ارتفع دخل كبار الموظفين من ١٨٪ إلى ٥٢٪ دون أن تعني هذه الزيادة زيادة في الدخل القومي.

ومن أبرز عيوب تقرير ويكفيلد مبدأ الأجور غير المتساوية للعمل الواحد.

فقد حدّد مستوىً معيشياً للعمال في الجنوب، ووضع أساسه أجوراً بسيطة للعمال. والحجج التي بنى عليها هذه التفرقة في الأجور هي أنّ الجنوب منطقة مختلفة، وثروتها العامة منخفضة، ومستوى المعيشة منخفض أيضاً. وكلا الحجّتين ليس لهما أساس من الصحة، فكيف يمكن التفرقة بين أجور عمال لديهم نفس المؤهلات، ويقومون بنفس العمل مثل الممرّضين والنجارين وغيرهم من العمال؟ وهذا القول يتنافى مع أسس التقرير التي تقول بأنّ الأجر الحقيقي للعامل يتحدّد بما ينتجه الفرد من ثروة.

إنّ التخلّف في الثروة العامة والمستوى المعيشي في جنوب البلاد هو نتاج السياسة الاستعمارية في الجنوب، والتي سعت إلى عرقلة تطوّر الجنوب الاقتصادي والسياسي، ومحاولة فصله عن شمال القطر. ولقد أوصى ويكفيلد بعدم المساواة في الأجور بين الرجال والنساء، وأيّد استمرارها.

وبعد القيام بزيارات عديدة للمؤسسات والمصالح الحكومية في مناطق كثيرة للبلاد، وبعد دراسة لأسلوب الحياة وتكاليف المعيشة في شمال القطر وجنوبه، وضع ويكفيلد فئات جديدة للأجور نلخّصها في الجدول التالي:

| البند | رجل عازب | رجل وامرأة | رجل وامرأة وطفل | رجل وامرأة وطفلان |
|---|---|---|---|---|
| | مليمجـ | مليمجـ | مليمجـ | مليمجـ |
| الطعام | ١,٣٥١ | ٢,٤٩٢ | ٣,٠٢٩ | ٣,٧١٠ |
| الملبوسات | ٠,٧٣٥ | ١,٢٦٤ | ١,٣٢٢ | ١,٥١٤ |
| اطعمة، ماء وقود | ٠,٥٢٥ | ٠,٥٢٥ | ٠,٥٥٠ | ٠,٥٧٥ |
| أجرة السكن والعوائد | ١,٠٠٠ | ١,٠٠٠ | ١,٠٠٠ | ١,٢٠٠ |
| مواد النظافة | ٠,٠٥٥ | ٠,١١٠ | ٠,١٣٠ | ٠,١٥٠ |
| ادوات الزينة | ٠,٠٦٠ | ٠,٢٧٥ | ٠,٢٧٥ | ٠,٢٧٥ |
| أدوات أكل وشرب | ٠,٠٢٦ | ٠,٠٥٢ | ٠,٦٧٠ | ٠,٦٧٨ |
| الفرش | ٠,٠٣٣ | ٠,٠٥٠ | ٠,٠٦٧ | ٠,٠٦٧ |
| الآلات | ٠,٠٣٥ | ٠,٠٥٠ | ٠,٠٥٠ | ٠,٠٥٠ |
| جملة المصروفات الشهرية | ٥,٨٢٠ | ٥,٨٣٥ | ٦,٤٨٨ | ٧,٦٥٢ |

واعتبر الأجور المذكورة أعلاه كافية لإعاشة العوائل العمالية. لنستعرض بنود الميزانية هذه بنداً بنداً...

**الطعـــام:**

ويشمل بند الطعام الذرة والدقيق والقمح واللحمة الطازجة والشرموط والكبدة واللبن واللوبيا وزيت السمسم والخضروات وأم تكشو والبصل والويكة والبهارات والبن والشاي والسكر. و مع اقتناعنا بمعقولية هذه المواد وملاءمتها من ناحية النوع لطعام العامل وأسرته، إلا أننا نرى أنّ الكميات غير مناسبة. فعندما نستعرض الكميات، نرى أنّ ويكفيلد قد وضع ميزانية تجويع، وليس ميزانية إعاشة. لنأخذ مثلاً الأرز، فقد حدّد ويكفيلد كمية الأرز الضرورية للعامل برطل وثلاثة أرباع في الشهر، ولم يضع أيّة كمية من اللبن. أمّا الخضروات الطازجة فحُدِّدَت بـ ٧٥ مليماً في الشهر، والبصل والويكة والبهارات حُدِّدَ لها ٤٧ مليماً في الشهر.

**الملابس والفرش:**

حدّد لكلّ من العامل وزوجته ملاية واحدة في العام. وبهذا لا تحتوي البيانات على أحذية أو مراتب أو مخدّات أو فوط.

**الأثـــــاث:**

وخصّص ٣٥ مليماً في الشهر لتكاليف الأثاث، أي ٤٢ قرشاً في العام. وهذا المبلغ يساوي ٤,٢٠٠ مليماً في خلال عشرة أعوام، وحتّى خلال هذه المدة الطويلة فلا تكفي المبالغ المخصّصة للأثاث لشراء سرير من الخشب وبرشين وترابيزة. فالمستوى الذي يراه ويكفيلد مناسباً للعمال هو دون الحدّ الأدنى لأيّ شخص يريد أن يعيش عيشةً إنسانية.

**اللوازم السنوية لملابس العمال:**

الرجـــــل:

جلابية: ٦ ياردة دمورية سعر ١٢,٥ + ١٥ قرشاً خياطة، ويحتاج إلى

ثلاثة جلاليب في العام.

ثوب: ١٠ ياردة دمورية سعر ١٢,٥، ويحتاج العامل إلى ثوب ونصف كلّ عامين.

قميص: ٣ ياردة دمورية سعر ١٢,٥ + ١٠ قروش خياطة، ويحتاج العامل إلى ٤ قمصان.

ملابس داخلية: ٢ ياردة دمورية سعر ١٢,٥ + ٨ قروش خياطة.

- ويحتاج العامل إلى عمّة واحدة في العام ٤ أمتار فوال هندي سعر المتر ١٤ قرشاً.

٢ طاقية: مصنوعة جاهزة سعر ١٠٠ مليم.

٣ مركوب: مصنوعة جاهزة سعر المركوب ٤٠٠ مليم لمدة عام.

الزوجـــــة:

٢ ثوب زراق مصري سعر ٧٠٠ مليماً.

١ ثوب فوال هندي ٩ أمتار سعر المتر ١٤ قرشاً.

٣ جلابية باتسطة ٣ أمتار سعر المتر ١٢ قرشاً + ١٠ قروش للخياطة.

١ فركة: من صنع مصر سعر ٧٥٠ مليماً.

١ حذاء «جوز واحد» مصنوع سعر ٣٥٠ مليماً.

١ شبشب «جوز واحد» مصنوع سعر ٢٠٠ مليماً.

ملابس داخلية: واحد متر باتسطة سعر المتر ١٤ قرشاً، وتحتاج إلى قطعتين.

١٠ قرقاب: ٤ أمتار من بوبلين رخيص سعر المتر ١٤ قرشاً.

طفل عمره من سنة إلى ستّ سنوات:

٤ جلاليب: ٢ ياردة دمورية سعر ١٢,٥ + ١٠ قروش للخياطة.

١ قميص دمورية سعر الياردة ١٢,٥ + ٥ قروش للخياطة.

ملابس داخلية: ١ ياردة دمورية سعر ١٢,٥ + ٥ قروش للخياطة.

٣ حذاء مصنوع جاهز سعر ٢٠٠ مليم.

طفل عمره أقلّ من سنة:

٤ جلاليب ١ ياردة كستور سعر ١٢,٥ + ٥ قروش للخياطة.

هذا تقييم ويكفيلد لاحتياجات أسر العمال. وكان تعليق الاتحاد على ذلك:

أولاً: ليس هناك عامل يلبس دمورية طوال العام، ولا نعتقد أنّ ثلاثة جلاليب تكفي لأن يعيش بها العامل في المصنع والمنزل، ويخرج بها للزيارات أو لقضاء أغراضه. وحتّى لو قبلنا بهذا المستوى الذي وضعه ويكفيلد لحاجات العمال، فإنّ الأسعار الي يضعها تختلف كثيراً عن الواقع.

فخياطة الجلابية مثلاً لا تقلّ عن ٢٠٠ مليم، بينما يضع لها ويكفيلد ١٠٠ مليم، وحلاقة الشعر يضع لها ويكفيلد ٣٠مليماً، وثمن المركوب يضع له بين ٢٠٠ و ٤٠٠مليم. ويعطي ويكفيلد العامل جنيه واحد للسكن، بينما تتراوح أجرة الحجرة الواحدة في الخرطوم مثلاً بين ٥ إلى ٧ جنيهات. ونود أن نضع هنا مثالاً لِمَا يجب أن تكون عليه ملابس العامل، وقد أخذنا الحدّ الأدنى من أحاديث عدد من العمال:

الرجـــــل:

١ ثوب بنقالي ٧٥٠ مليماً.

٤ قمصان ٤ × ٣ × ١٥ + ١٠ قروش خياطة للقميص ٣,٠٠٠

ملابس داخلية ٦ × ١٢,٥ + ٥ قروش للخياطة ٩٠٠

٣ فنلات سودانية × ١٥ قرشاً ٤٥,

١ جلابية دمورية ٦ × ٧ قرش ٤٢٠

١ جلابية دبلان ٦ × ١١ قرشاً ٦٦٠

١ جلابية بوبلين ٦ × ٢٠ قرشاً ١,٢٠٠

٢ طاقية ٢٠٠

٢ عمم ٤ × ١٥ × ٢ ١,٢٠٠

١ جزمة ١,٥٠٠

٢ شبشب ٥٠٠

١ مركوب ٦٠٠

الزوجـــــة:

٢ ثوب ٢ × ٥ جنيه ١٠,٠٠٠

٦ فستان سعر ١٠ قروش ٦ × ٣ × ١٠ ١,٨٠٠

خياطة ٦ × ٢٠ قرشاً ١,٢٠٠

٢ فركة ١,٥٠٠

٢ حذاء ١,٨٠٠

٢ شبشب ٤٠٠

ملابس داخلية ١,٢٠٠

وعلى هذا الأساس يقول اتّحاد العمال يمكننا أن ننظر إلى ما وضعه ويكفيلد النظرة الصحيحة بأنّه لم يكُن يعنيه أكثرمن ميزانية للأسرة السودانية لا علاقة لها بالمستوى الإنساني حتّى لا تتكلّف الخزينة الاستعمارية بدفع شيء ذي بال للذين يصنعون ثروة للبلاد وتنهبها شركاتهم الاستعمارية. وننبّه هنا إلى أنّنا لم نضع اعتباراً لملابس العمل التي يحتاج إليها العامل، كأردية الكاكي، والقمصان، وأحذية الباتا التي غالباً ما تكون هي الملابس السائدة عند جميع العمال. ويستطرد اتّحاد العمال في نقده فيقول:

«هناك حقيقة هامة، الجزء الأول من هذه الملاحظات تحتّم زيادة أجور العمال. فلقد أغفل ويكفيلد كثيراً من الأشياء التي تُعتبَر من الضروريات، فلم يضع مثلاً حساباً لفطور العامل وأطفاله وهم في المدارس. ولم يضع أيّ بند لمواصلات العامل وأسرته، ولم يضع اعتباراً لاحتياجات العمال الثقافية والاجتماعية

والترفيهية، كقراءة الصحف وارتياد دور السينما، والاشتراك في أحد الأندية واشتراك النقابة. كما لم يضع اعتباراً للالتزامات الاجتماعية، كالمشاركة المادية في الأفراح والمآتم.

أمّا فيما يتعلّق بالمجموعات أو السلالم، كما سمّاها، فقد اقترح نظاماً معيّناً للتفريق بين العمال من ناحية مستوى الأداء والمهارة:

«١- المجموعة الأولى يعرّفها ويكفيلد بأنّها تشمل كلّ عمل يقوم به رجل بالغ لا يُطلَب منه حال دخوله الخدمة أن يكون ذا مهارة فنية، ولكن يُنتظر أن يؤدّي عملاً غير فني بسهولة، وأن يحصل بعد زمن معقول على المعلومات اللازمة التي تمكّنه من أداء عمله في المجموعة الثانية.

٢- الانتقال من مجموعة إلى مجموعة أخرى تستغرق سنين طويلة، يكون العامل خلالها قد اكتسب مهارات أرفع توهّله إلى الدرجة الأعلى، ومع ذلك يبقى في نفس مجموعته، وهذا يعني أنّه يزيد من قدرته الإنتاجية دون أن يزيد دخله.

٣- في كثير من الحالات يشغل العمال درجات غير درجاتهم التي ينالون عليها أجورهم، وهذا يعني أنّهم يؤدّون عمل مجموعة أعلى براتب أقلّ.

٤- هناك عوائق كثيرة أمام الانتقال من مجموعة إلى أُخرى من بينها الميزانية المحدّدة الخاصة بأجور العمال وقلّة الأماكن الشاغرة للترقيات، وعدم وجود أسس واضحة للترقية.

٥- رغم التوسّع الذي حدث في كثير من المصالح الحكومية ومؤسساتها لم يحصل توسّع للخانات التي يملأها العمال للدرجات العليا.

٦- الفرق واضح بين أجور العامل في المجموعة الأولى في الشمال والذي حُدّد بمبلغ ٥,٧٠٠ مليماً وبين أجر العامل في المجموعة الأولى في الجنوب الذي حُدّد بمبلغ يتراوح بين ١,٣٥٠ مليماً و ٢,٤٥٠ مليماً، ومن هنا تساوي المجموعة الأولى في الشمال المجموعة الثالثة في الجنوب.

٧- الحدّ الأدنى لهذه المجموعة، والتي تضمّ غالبية العمال هي دون الحدّ الأدنى

اللازم للمعيشة»

ويخلص الاتحاد من هذا النقد إلى تبيان الوضع الوظيفي لبعض العمال كأمثلة لِمَا هو موجود في جميع المصالح، الأمر الذي جعل العمال يحرمون عشرات السنين من الترقي، مما يقفل الباب أمام الكفاءات ويحدّ من تطلّعات العامل لتحسين وضعه.

مصلحة الوابورات- قسم النقاشين

المجموعة الخامسة ................ لا توجد.

المجموعة الرابعة ١٢ عاملاً تتراوح المدة التي ربطت ترقياتهم فيها بين ٣ و ٥ سنوات.

المجموعة الثالثة ١١ عاملاً مدة الربط هي نفس المدة السابقة.

المجموعة الثانية ٦ عمال نفس المدة السابقة.

ويرى بعض الفنيّين في هذا القسم أنّهم يؤدّون عملاً فنياً في صيانة عربات الركاب وصنادل ركاب الوابورات النيلية في جميع الدرجات.

الوابورات- قسم البحر

المجموعة الأولى: الكمرجية وعددهم ١٠٠ عامل تتراوح المدة بين ٥ و ٧ سنوات.

المجموعة الثانية: البحارة وعددهم ٣٥٠ عاملاً أغلبهم له ١٥ سنة في هذه المجموعة.

المجموعة الثالثة: الزياتين وعددهم ١٢٠ عاملاً تتراوح المدة بين ٧ و ١٠ سنوات.

المجموعة الرابعة: الأسطوات وعددهم ٤٥ وهؤلاء يربطون في هذه المجموعة إلى أن تخلى خانة مهندس وابور. وتتراوح المدة بين ١٠ و ١٥ سنة.

الوابورات- قسم الشاطئ البرادين

المجموعة الرابعة: ١٢ براداً لهم ٤ سنوات.

المجموعة الخامسة: ١٤ براداً منهم من له ٧ سنوات.

الوابورات- قسم الترزية

نسوق الأمثلة الفردية التالية لدلالتها الصارخة.

في المجموعة الثالثة منذ عام ١٩٤٩.

العامل محمد سعيد في المجموعة الثالثة ١٦ سنة.

العامل عبد الرحمن عبد الله قضى في المجموعة الثانية ١٤ سنة.

العامل مرحوم عثمان قضى في المجموعة الثانية ٥ سنوات.

العامل حسن بلولة قضى في

هذا تلخيص لنقد اتّحاد العمال لمشروع ويكفيلد الذي طُبّق على العمال دون أخذ رأي الحركة النقابية، وهو إن دلّ على شيء فإنّما يكشف بوضوح ما وصلت إليه الحركة النقابية من نضوج فكري وسياسي، وهي لم تكمل عامها الرابع في التنظيم بعد، ويدلّ أيضاً على اتساع الأفق والخروج بنقد موضوعي الغرض منه فضح السياسة الاستعمارية، وتعرية السودانيين الذين استعان بهم الأنكليز في تلك اللجان، وهم الذين برغم معايشتهم لأحوال العمال من بني جلدتهم إلاّ أنّهم آثروا التجاوب مع تلك السياسة الخربة التي استهدفت تمزيق وحدة العمال في الشمال والجنوب، كما استهدفت إهانة العمال واحتقارهم وهم- أي العمال- الذين



الحاج عبدالرحمن يتوسط الصورة في الاجتماع المركزي لاتحاد العمال العرب بالقاهرة عام ١٩٦٩م

تقوم على سواعدهم حضارة السودان، ومجد السودان، بل هم الذين اعتمدت على عقولهم وثوريتهم حركة التحرُّر الوطني في إجلاء المستعمر وتحقيق استقلال السودان.

وفي ذلك المناخ الذي تجلّت فيه صورة العامل السوداني كمناضل ثوري ضد الاستعمار، جذب هذا الموقف أنظار اتّحاد النقابات الحرة. فقد جاء وفد من اتّحاد النقابات الحرة من مقرّه في «بروكسل» بغرض ربط الحركة العمالية السودانية بعجلته، لكنّهم فوجئوا بيقظة الحركة العمالية- وهم العريقون في ميدان التجسّس والعمالة- حينما طلب منهم اتّحاد العمال أن يدينوا الاستعمار البريطاني في استعماره للسودان، إلاّ أنّهم رفضوا ذلك، وقدّموا رشوة مقدارها ٤ ملايين دولار. وحينما طلب منهم أن يقدّموا ذلك المال أمام مؤتمر صحفي، تراجعوا وخرجوا من السودان يجرجرون أذيال الخيبة.

ومن الجانب الآخر فقد أعلن اتّحاد النقابات العالمي «مقرّه براغ» تأييده المطلق للحركة النقابية في السودان، وطالب بتصفية الاستعمار البريطاني. ونجم عن هذا الموقف النبيل من اتّحاد النقابات العالمي إعلان اتّحاد نقابات عمال السودان انضمامه لاتّحاد النقابات العالمي الذي شرّف الحركة العمالية السودانية بانتخاب الشفيع أحمد الشيخ نائباً لرئيس اتّحاد النقابات العالمي، وذلك في مؤتمره الرابع المنعقد بمدينة ليبزج بألمانيا الديمقراطية عام ١٩٥٧. كما تمّ اختيار إبراهيم عبد الله زكريا في مكتب السكرتارية.

وفي خضمّ الصراع الحزبي، والمناداة بشعارات بعيدة عن تطلُّعات الجماهير السودانية، ومن داخل المؤتمر الثاني، فجّر الاتّحاد العام لنقابات عمال السودان سنة ١٩٥٢ قراره التاريخي في القضية المصيرية، والقاضي بالجلاء وحقّ تقرير المصير للشعب السوداني. وفي نفس العام تكوّنت الجبهة المتّحدة لتحرير السودان من الأحزاب الاتّحادية، واشتركت فيها الطبقة العاملة عن طريق اللجان الوطنية التي خُلِقَت لتقود المعركة السياسية باسم الطبقة العاملة. وفي ٢٨ أبريل ١٩٥٢م

أعلن الاتحاد العام الدخول في إضراب ضد قانون كبت الحريات، مما ترتب عليه محاكمة جميع أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد، ووزّعوا على سجون السودان المختلفة. وعند اندلاع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية، والتي نادت باستفتاء الشعب السوداني على تقريرمصيره، ووقّعت اتّفاقية الحكم الذاتي للسودان الشهيرة، لم تَرَ الأحزاب السودانية الأخطار المتضمّنة في تلك الاتّفاقية وعلى رأسها سلطات الحاكم العام، بل أخذت في دقّ الطبول بشرى لتلك الاتّفاقية. ولكن الطبقة العاملة أخذت تلك الاتّفاقية ووضعتها موضع الدراسة الجادّة، فأصدرت كتيباً باسم «اتّفاقية السودان في الميزان» أبانت فيه المزالق والثغرات التي قد تنشأ من ممارسات الحاكم العام في مباشرة سلطاته. ولكن الاتّفاقية وُضِعَت موضع التنفيذ، وتشكّلت لجنة برئاسة المستر «سكومارسن» الهندي الجنسية لإجراء انتخابات عامة في البلاد. وكانت نتيجتها فوز الأحزاب الاتّحادية؛ وهي الأشقاء والاتّحاديون والأحرار الاتحاديين وحزب وادي النيل- وقد كانت جميعها تدعو إلى نوع من الوحدة مع مصر- وقد انصهرت فيما بعد في الحزب الاتّحاد الديمقراطي لرأب الصدع المتمثّل في حزبيْ الشعب الديمقراطي، والوطني الاتّحادي. وفي هذه الانتخابات ترشّح قاسم أمين عن «الجبهة المعادية للاستعمار» من دائرة عطبرة. ولقد ركّزت الأحزاب على هذه الدائرة بصورة أساسية حتّى لا يأتي ممثل العمال من داخل صفوف العمال. وكانت بحقّ معركة ضارية ؛ فقد تقدّمت الأحزاب بطعن في أنّ قاسم عمره لا يؤهّله لخوْض معركة الانتخابات باعتبار أنّ عمره أقلّ من السنّ المطلوبة، وهي ٣١ سنة. إلاّ أنّ أحمد سليمان المحامي والدكتور مصطفى السيد أثبتا بالوثائق أنّ عمر قاسم تجاوز الـ ٣١ عاماً .

وما إن أصدرت المحكمة قرارها بشطب الدعوى، حتّى أقيمَت المهرجانات وتبارى الخطباء والشعراء، وامتلأت المدينة بالشعارات الداعية لانتخاب قاسم ومن تلك القصائد :

قضية الشعب قدّمنا برامجها     مدروسةً من صميم الظلم صُغناها

قضية الشعب لا من مصر لجلبها بل واقع الحال في السودان أملاها
قضية الشعب لا بالمال نكسبها بل بالرجال فكم مِحَناً عركناها
قضية الشعب هل لندن تناصرها أم يا تُرى حاكمٌ في مصرَ يرعاها
قضية الشعب يا ابن الشعب أنت لها هذي قضيتنا قاسم درسناها
حقق مطالبنا واعمل بلا وجلٍ كتلُ الشباب أخي هِمَماً شحذناها
فذاد عنها دفاعاً عن مصالحه فتلك غايتنا إنا عشقناها
ما الشعبُ إلاّ فقيرٌ معدمٌ أبداً أو كادح بين آلاتٍ إلِفْناها
أو زارع في حقول زاده أرَقاً رؤيا الطفولة والأمراض ترعاها
أو جاهل لم يَفِ التعليم حاجته أو عاطل شحّتْ الأيدي إذا جاها
كلّ من الناس آمنّا بعزّتها فلن نجامل مَن خانوا قضاياها

إلاّ أنّ الفوز لم يحالفه، فقد فاز في هذه الانتخابات عن هذه الدائرة الأستاذ/ إبراهيم حسن المحلاوي، وهو أحد روّاد الحركة الوطنية، ومن الذين لعبوا دوراً بارزاً إبّان تأسيس هيئة شؤون العمال.

وبعد قيام الحكومة الوطنية، وفي يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤، احتفلت الطبقة العاملة بأول حكومة سودانية، معبّرةً بذلك عن صدق رغبتها في التعاون لخير السودان، مؤكّدةً في خطابها في هذا الحفل إدراكها لطبيعة المرحلة ومتطلّباتها، مجدّدةً العهد بالثبات على مبادئ الحرية والاستقلال. وبعد شهر من هذا الحفل اتّخذت الحكومة خطوةً كبرى على طريق التحرُّر، ذلك عندما ألغت قانون النشاط الهدّام، فبعثت الطبقة العاملة بالمذكرة التالية تعبيراً عن رضاها واستعداداً لمؤازرتها.

تحريراً في ١/٤/١٩٥٤

السيد/ رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة...

إنّ موقفكم من قضية الحريات الديمقراطية لهذا الشعب، ذلك الذي بدأت طلائعه في إلغائكم قانون النشاط الهدّام، لهو موقف جدير بحكومة جاءت برغبة شعب متطلّع إلى الحرية والكرامة. إنّ اتّحاد العمال الذي كان في طليعة الهيئات التي عارضت ذلك القانون وعبّأت جهود جميع المواطنين للوقوف ضدّه ليسرّه أن يعبّر لكم عن عميق تقديره لذلك العمل الجيّد. إنّنا لعلى ثقة كاملة بأنّ حكومتكم باتّباعها مثل هذه السياسة الرامية إلى الاستجابة لرغبات الناس، لتدفع قضية التحرُّر خطوات واسعة إلى الأمام. إنكم لا شكّ تعلمون جيّداً أنّ أيّ شعب لا يستطيع أن يواصل نضاله من أجل حرية بلاده وهو مقيّد بقوانين تحرمه حقوقه المشروعة في التنظيم والكلام والاجتماع والتنقُّل وكافّة أشكال الحريات العامة والشخصية. إنّنا نتطلّع وكلّنا ثقة في أنّ الحكومة السودانية والبرلمان السوداني لن يدّخر وُسعاً لإزالة كافّة القوانين وموادها المقيّدة للحريات، تلك القوانين التي سنّها الاستعمار ليحتمي خلفها ويعطّل بواسطتها اندفاع شعبنا نحو التحرُّر والسلم. إنّنا إذ نعبّر عن تقدير شعبنا لموقفكم الوطني الرائع بإبعاد قانون قمع النشاط الهدام الذي يمثّل حلقة من سلسلة القيود المضروبة على شعبنا نطلب منكم باسم الشعب أن تزيلوا كافّة القوانين الأخرى المقيّدة للحرية، وإلى الأمام نحو حكم وطني نظيف. إنّنا نؤكّد لكم بأنّ الطبقة العاملة السودانية تقف بقوة بجانبكم ما دمتم بجانب الشعب.

كما بعث اتّحاد العمال بمذكرة مماثلة للسادة رئيس وأعضاء البرلمان في ٢ أبريل ١٩٥٤ هذا نصّها:

**السيد رئيس مجلس النواب**

**حضرات السادة النواب**

إنّ الموقف الذي اتّخذه مجلسكم الموقر في جلسته المنعقدة مساء الثلاثاء ١٩٥٤/٣/٣٠م لا شكّ سيكون من المواقف الخالدة في تاريخ أول مجلس تشريعي في بلادنا. إنّ الحرية الكاملة من كلّ نفوذ خارجي أو داخلي كانت دائماً هي الهدف الذي يسعى إليه شعبنا منذ أن وطِئَت أقدام الغزاة أرض بلادنا. وأنتم أيّها السادة النواب بموقفكم من قانون قمع النشاط الهدّام قد ساعدتم الشعب على المُضيّ في طريق تحقيق حريّته وأمانيه، وإنّ اتّحاد العمال المتحدث باسم الطبقة العاملة السودانية يمجّد موقفكم ذلك وهو في هذا لا شكّ أنّه يعبّر عن مشاعر كافّة الطبقات الوطنية في البلاد. إنّكم أيّها السادة النواب تعلمون تماماً بأنّ قانون قمع النشاط الهدّام ليس هو القيْد الوحيد الذي يتّخذ منه أعداء بلادنا درعاً لحماية أنفسهم ومصالحهم، وأداةً لتعطيل مسيرة شعبنا نحو أهدافه الكاملة، وإنّنا على ثقة بأنّ الموقف الذي اتّخذه مجلسكم الموقر مساء الثلاثاء ١٩٥٤/٣/٣٠ لهو بداية لمواقف لاحقة سوف تنتهي بإزالة كافّة القوانين المقيِّدة للحريات، وإنّنا نؤكّد لكم أنّ العمال السودانيين يقفون بجانبكم، ويشدّون من أزركم طالما كنتم بجانب الشعب وترعوْن مطالبه وأنّ الشعب هو الرقيب على أعمالكم.

إلا أنّ العلاقة الحسنة بين الحكومة والطبقة العاملة لم تدُم طويلاً. فلم يلبث زملاء الأمس في «الجبهة المتحدة لتحرير السودان» "التي ضمّت العمال وقادة الأحزاب الوطنية" أن تنكّروا لحلفائهم العمال. فبينما كان العمال يروْن في الاستقلال مناسبة لتحسين ظروفهم، أرادت القوى الحاكمة من البرجوازيين وممثلي الإدارات الأهلية أن يحسّنوا أحوالهم ويتركوا العمال في شظفهم القديم. فقد رفعت الحكومة شعار "تحرير لا تعمير" في خطابهم أمام البرلمان بتاريخ ١٩٥٤/٣/١٠

لتقطع طريق العمال إلى تحسين أحوالهم بحجّة أنّ معركة التحرير لم تنته بعد لينشغل السودان بالتعمير. وقد استنكرت الحركة العمالية هذا الموقف بمذكرتها بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥٤. وحينما أصبح شعار "تحرير لا تعمير" سيفاً مُسلطاً على مطالب الحركة العمالية، رفع اتّحاد العمال في ٢٠/٥/١٩٥٤ المذكرة التالية للحكومة:

السيد رئيس وزراء حكومة السودان- المحترم

تحية طيبة وبعد...

١- في ٢٨ مارس ١٩٥٤ تسلّم مكتبكم بالسركي مذكرة من اتّحاد العمال فحواها آراء مدروسة حول ما جاء في خطاب الحكومة الرسمي في البرلمان في ١٠ مارس ١٩٥٤م خاصّة بسياسة الحكومة إزاء الطبقة العاملة. وقد تقدّم الاتّحاد في هذه المذكرة بمقترحات عملية نعتقد أنّه من الممكن تنفيذها إذا ما استجابت الحكومة لطلب اتّحاد النقابات بإجراء مفاوضات حول النقاط الواردة في مذكرته. إنّ اتّحاد العمال حينما رفع هذه المذكرة لسيادتكم كان يضع أمامه، وفي المرتبة الأولى، أنّه يقدّمه لحكومة سودانية المفروض عليها أن تراعي وتهتمّ بمصالح الطبقة العاملة السودانية التي يقع عليها أكبر جزء من إدارة العمل والارتقاء بمستوى الخدمة العامة. وكان يحدونا أمل كبير في استجابتكم لطلبه العادل. ولكن من المؤسف حقاً أن تُسجّل هذه البادرة التي بدأت بها الوزارة السودانية في أول عهدها إزاء الطبقة العاملة. إنّ عدم ردّها على مذكرة الاتّحاد هذه، وعدم الاهتمام بمحتوياتها يمثّل التجاهل لنقابات العمال واتّحادهم، وفي نفس الوقت يمثّل عدم المبالاة بحقوق العمال. وزيادة على ذلك كلّه فإنّنا نقدّم لسيادتكم حقائق عن السياسة العدوانية التي يتعرّض لها العمال الآن في مصالح الحكومة والأعمال الحرة والشركات.

لقد عمّت موجة التشريد جميع المصالح والشركات والمؤسسات الحرة حتى

صارت سياسة رسمية. فقد شُرِّد من العمل في فترة الثلاثة أشهر الماضية ٢٠٠ عامل من هيئة السكة الحديد، و ١٨٠ عاملاً من مصلحة الأشغال، و ٨٠ عاملاً من الأبحاث الزراعية، و ١٢ عاملاً من النقل الميكانيكي، و ١٢ عاملاً من المطار المدني قسم الحريق، و ١٢ عاملاً من الكلية الجامعية، وواحد من الجناين، و ١٤ عاملاً من وزارة الصحة، و ١٥ عاملاً من الزراعة كيلو ٥، مضافاً إلى ذلك أنّ مدير مصلحة النقل الميكانيكي قد بعث إلى نقابة العمال بخطاب أشار فيه بالاستغناء عن ٧٠ عاملاً، بناءً على توصية السيد وزير المالية، وإنذاراً مباشراً من وزارة الصحة لنقابة الممرضين والممرضات بتخفيض عدد من رؤساء العنابر والممرضين والعمال بنسبة ٤٠٪ . ومّما يؤكّد أنّ التشريد أصبح سياسة رسمية، تلك النشرة التي وزّعها السيد وزير الأشغال، والتي يؤكّد بها عدم إمكانية وزارته من وقف توفير العمال قبل ستة أشهر، مضافاً إلى ذلك التشريد الذي يجري يومياً بدون حصر في جميع المؤسسات الحرة والشركات، وأبلغ دليل على ذلك العريضة التي رفعها لسيادتكم عمال ورشة أبو العلا للبناء والتعمير المضربين الآن، وما يجري في بورتسودان على عمال الشحن والتفريغ وعمال شركة سكوني فاكوم الأمريكية وشركة سودان شبنج "الثلاجات".

يا سيدي الرئيس: لقد عانت الطبقة العاملة كثيراً من الإدارة الاستعمارية، وكانت هذه الإدارة تلقى نضالاً جباراً من العمال لوقف سياسة العدوان الجائرة، وكان إضراب ١٧ أغسطس ١٩٥٣م خاصاً بوقف تشريد العمال. إنّ التشريد عن العمل معناه انقطاع لقمة العيْش، ويعني هذا أنّه مسألة حياة أو موت بالنسبة للعمال الأمر الذي لا يمكن احتماله والسكوت عليه.

٢- وبجانب سياسة التشريد المتفاقمة بالخطر، نجد أنّ خطة منظمة لسلب الحقوق النقابية التي تحصّلت عليها الطبقة العاملة بعد نضال شديد كلّفها تضحيات جسيمة شهد بها العدو نفسه تُنفّذ بشكل عام. ودليل على ذلك ما حدث لعمال البحر التابعين لمصلحة السكة الحديد التي تقضي بعدم سفر أعضاء النقابة المنتخبين

لتمثيل العمال في النقابة خلال الدورة النقابية، وبالنسبة لعمال السكة الحديد بالخرطوم حيث امتنع المسؤولون عن الاجتماع بفرع النقابة على عكس ما تنص عليه الاتفاقية السابقة التي كان معمولاً بمقتضاها إلى وقت قريب.

٣- هذا وهنالك مطالب عاجلة وافق المسؤولون في الإدارة الاستعمارية السابقة على تطبيقها، وجرت مباحثات مع المسؤولين في الوقت الحاضر وعدوا بتنفيذها ولم تُنفَّذ حتّى الآن، كالمطالب التي تقدّمت بها نقابات سائقي عربات الحكومة وعمال مصالح الأبحاث الزراعية والصحة والتنظيم والري السوداني والمخازن والأسلحة وشركات النور وسكوني فاكوم وسودان شبنج ونقابة الممرضين وعمال المستشفيات.

إنّ التجاهل الذي قابل به المسؤولون هذه المطالب يؤكّد صحة الحقيقة التي أوردناها في الفقرة السابقة من أنّ هناك خطة منظمة لسلب الحقوق النقابية وعدم الاهتمام بمصالح العمال.

٤- يا سيدي الرئيس:

إنّ الحقائق المجرّدة الي رفعناها أمامكم، وهي جزء من كثير من الأعمال التي أنزلَت بالعمال أضراراً جسيمة، كانت النتيجة الحتمية لها أنّ أضرب عمال البحر بكوستي وعمال شركة أبو العلا، وأعلنت الإضراب نقابات الجناين والتنظيم والسكة الحديد بالخرطوم وشركة سودان شبنج بعد أن سلكت جميع هذه النقابات شتّى الطرق واتّخذت مختلف الوسائل الودية مع المسؤولين لإيجاد حلول، وأكثر من ذلك فقد رفعت جميع هذه المشاكل للوزراء المختصين ووزير الداخلية، وكان من المؤسف أنّ الوزراء يؤيدون هذه السياسة المجحفة.

٥- يا سيدي الرئيس:

هنالك أمر هام وخطير يمثّل جانب الحيوية بالنسبة للطبقة العاملة والشعب السوداني بأسره، وهو مطلبنا الإنساني العادل الذي طالما نادينا به وتضمّنه

مذكرتنا الأخيرة المشار إليها في مستهلّ هذا الخطاب، وهو إلغاء نظام التفرقة في الأجور وشروط الخدمة بين العمال السودانيين على المناطق المتقدّمة والمتأخرة اجتماعياً، وعلى الأخص بين الشمال والجنوب. لقد كانت الطبقة العاملة متقدّمة على كلّ التنظيمات في مسألة الوحدة الوطنية، تلك السياسة التي دأبت الإدارة الاستعمارية على إقرارها، وجلبت لها الخبراء العريقين في معرفة استغلال الشعوب، إقرار دفع الأجر المتفاوت دون تمييز «تعني المذكرة بذلك تقرير لجنة ويكفيلد التي قسّمت السودان إلى مناطق متقدّمة وأخرى متخلّفة، وبنت الأجور على هذه القاعدة» هذا المطلب العادل والمقرّ عالمياً ، فقد نسفه تصريح وزير المالية في جلسة البرلمان في ٢٠/٤/١٩٥٤م بقوله- إنّه ليس في النيّة زيادة أجور الجنوبيين- مستنداً على قانون العرض والطلب. إنّ هذا التصريح الخطير من جانب السيد وزير المالية يهدم وعد الحكومة الرسمي بالنهوض بمستوى الجنوب، ويقوّض أركانه، فكيف يرتفع المستوى الاجتماعي في الجنوب إذا لم يرتفع مستوى المعيشة !! وكيف يتأتى ذلك بدون زيادة القوة الشرائية عند الجنوبيين !!

٦- يا سيدي الرئيس:

إنّ الطبقة العاملة السودانية بقيادة اتّحادها العام التي تمرّست في النضال المضني زمناً طويلاً، فواجهت بقوة تنظيمها وسلامة وعيها جبروت وطغيان الإدارة الاستعمارية، وانتزعت مكاسب عديدة لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه الاعتداءات الجائرة على العمال، وهي في نفس الوقت تملك من الخبرة والصلابة ما هو كفيل بحماية نفسها وردّ أيّ اعتداء على كيانها.

٧- يا سيدي الرئيس:

خلاصة ما قدّمناه، فإنّنا نطالب بالآتي:

أ/ أن تردّ سريعاً على مذكرتنا بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٤م.

ب/ وقف التشريد فوراً ، وإرجاع جميع العمال المشرّدين إلى أعمالهم.

ج/ التزام جميع المسؤولين في الوزارات والمصالح وأصحاب الشركات والمؤسسات الحرة باحترام الحقوق النقابية، وتنفيذ الاتفاقيات المُبرمة مع النقابات، وإجراء تحقيق في جميع الأزمات التي خُلِقَت في جميع المصالح الحكومية.

د/ التزام المسؤولين وأصحاب الأعمال بالاجتماع بممثلي العمال في النقابات لبحث مشاكل ومطالب العمال، باعتبار أنّ النقابات منظمات ديمقراطية قانونية ومعترَف بها رسمياً.

هـ/ ضرورة تطبيق قاعدة الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي فوراً وبدون أيّ تمييز بين الشمال والجنوب.

وختاماً تقبّلوا فائق احترامنا.

لقد كانت هذه المذكرة الطويلة الواضحة البيان خير دليل على نضوج الطبقة العاملة، لا من حيث إدراكها لقضاياها وحسب، بل من حيث تفهُّمها للقضايا الاجتماعية، وللمرحلة التي تمرّ بها البلاد. فقد انتبهت مبكّراً للقنبلة الموقوتة التي زرعها الاستعمار بتصميم سياسة الأجر غير المتساوي للعمل المتساوي الذي جعل الشمال والجنوب بلدين منفصلين. ففي حين كان ممثّلو الطبقات الحاكمة يصرّون على التمسُّك بتلك السياسة تجاه الأجور، كانت الحركة العمالية ترى أبعد من مواقع أقدامها، وتعمل لإبطال فتيل القنبلة التي ما لبثت أن تفجّرت في أغسطس ١٩٥٥ في حوادث الجنوب الشهيرة. وقد مضت الحركة العمالية شوطاً أبعد، فقد سهرت تعمل على إنشاء اتّحادات فرعية لها في جنوب السودان، وأوفدت كادراً متفرّغاً لهذا الغرض هو تاج السر حسن آدم الذي فصلته الإدارة البريطانية من خدمة السكة الحديد نتيجة للمظاهرة التي اشترك فيها ضد زيارة مدير الشمالية ليلة المولد الأخيرة بعطبرة. وقد خلقت كوادر محلية تدرّبت على قيادة العمل النقابي، وقد برز منهم بصورة لافتة المناضل "أدينق المك" العامل بوزارة الأشغال بملكال. ولقد أزعج هذا النشاط الدوائر الحاكمة، ممّا دفع بوزير الشؤون اجتماعية المرحوم يحي الفضلي أن يدلي بتصريحات جرح بها قادة الحركة النقابية، ممّا

استنكرته الطبقة العاملة، وردّت عليه بصورة عملية في انتخابات الاتحاد العام التي رابط الوزير بالقرب من موقعها حتّى الساعات الأولى من الصباح. وجاءت النتيجة بانتصار اللجنة السابقة وسقوط كلّ العناصر الموالية للسلطة.

لقد بات واضحاً تدهور العلاقة بين السلطة والطبقة العاملة، وأعطت السلطة بذلك كرتاً رابحاً للمعارضة السياسية، التي بدأت تشنّ هجوماً مركّزاً على سياسة الحكومة مناصرةً لقضايا الطبقات الحديثة، علماً بأنّ هذه الذرائع ليست محبّة في هذه الطبقات، وإنّما هي مرتكزات لبلوغ المعقد السحري "السلطة". إذ إنّ تلك المعارضة عندما تحقّق لها الوصول إلى السلطة في عام ١٩٥٨م، ركبت نفس الموجة التي كانت تندّد بها، بينما نسيَت الحكومة السابقة وما كانت تفعله مع المنظمات العمالية، فجاءت تتودّد إليها، وهكذا دواليْك.

لقد تجاهلت الحكومة الديمقراطية مذكرات الاتّحاد، محاولةً بذلك عدم الاعتراف بكينونته، إلاّ أنّ ذلك لم يقعد بالاتّحاد، ولم يثنِهِ عن الاستمرار في مخاطبة الحكومة مسجّلين بذلك السلوك أمام الرأي العام السوداني حقيقة تجاهلتها الحكومة، وهي "احذروا غضب الحليم".

وفي ١٣ سبتتمبر ١٩٥٤م بعث الاتّحاد بمذكرة أخرى جاء فيها:

معالي السيد رئيس مجلس الوزراء

تحية واحتراما...

باسم الهيئة العامة لاتّحاد نقابات عمال السودان نتوجّه إليكم بالإيضاحات التالية:

ونرى من المناسب أن نقرّرَ هاهنا أنّ النوايا الحسنة الطيبة لا زالت تدفعنا إلى أنْ نضع أمامكم مذكرتنا التالية آملين أن تجد الاهتمام الذي تنشده:

أولاً  سبق أن حدّد اتّحاد العمال موقفه من الحكومة الوطنية في الحفل الذي أقامه في ٢٧ فبراير ١٩٥٤م، ذلك الحفل الذي أراد منه الاتّحاد

أن يوضّح لرجال الحكومة موقفهم منه بوضوح. فلقد جاء في الخطاب الذي ألقاه رئيس الاتحاد في تلك المناسبة ما يلي:

"إنّ اتحاد العمال يسند البرلمان ويشدّ من أزر الحكومة طالما كانت تقف في جانب مصالح الشعب، ويضع نصب أعينه مطالب وحقوق العمال مستهدفاً في ذلك مصلحة البلاد والشعب بأسره".

جاء ردّ رئيس الوزراء مرحّباً بهذا الكلام، ومبيّناً استعداده للتفاهم معنا، وفي الواقع استبشرنا خيراً بهذا الكلام، وقلنا إنّه فاتحة طيبة لتحقيق ما نريد من تعاون، وحسم للمشاكل.

ثانياً: في ٢٧ مارس ١٩٥٤م أرسلنا مذكرتنا الأولى لمجلسكم، وهي عبارة عن رأي الاتّحاد في خطاب دورة البرلمان الأولى والذي كان يمكن أن يكون أساساً صالحاً للتفاوض، ودرساً للمشاكل. وجاء في تلك المذكرة أيضاً أنّ تقديمنا لهذه الملاحظات لا يعني سوى رغبتنا في خدمة المصالح العامة لشعبنا وتنوير الحكومة ببعض المقترحات التي تفيد قضيتنا، لكن اتّحاد العمال الذي اصطدم مراراً بالإدارة الاستعمارية يسرّه أن يضعَ خبرته المتواضعة بين يديْ الحكومة في بناء سياستها إزاء العمال، ونحن نؤكّد للحكومة أنّ العمال وكافّة الطبقات الأخرى تقف مؤيّدةً لها طالما كانت تعمل بإخلاص في معالجة قضاياهم.

ثالثاً: أرسلنا مذكرتنا الثانية بتاريخ ١٠ مايو ١٩٥٤م، وفي جميع هذه الحالات كان مصير هذه المذكرات هو التجاهل، والآن وفي هذه الظروف نجد أنّ المشاكل قد تفاقمت بشكل دفع كثيراً من النقابات لإعلان الإضراب، وكان التشريد دائماً في مقدّمة أسباب تلك الإضرابات.

إنّ موقف التجاهل لاتّحاد العمال قد أدّى إلى النتيجة التي بيّناها آنفاً، والتي تمثلت في قيام عدّة نقابات بالإضراب، مثل نقابة شركة النور، المطار المدني، الخطوط الجوية السودانية،جلاتلي هانكي، متشل كوتس، المطابع، وفي وزارة الزراعة أعلنت النقابة الإضراب نتيجةً للتشريد وعدم استجابة الوزارة للنظر و الاستجابة للمطالب الأخرى. ولنفس السبب أضرب الممرضون وعمال شركة النور، وكذلك شرّدت شركة الأسمنت ١١٨ عاملاً، كما شرّدت متشل كوتس ٢٨ عاملاً، منهم عدد من لجنة النقابة. وفي جلاتلي هانكي لا زال الموقف على ما هو عليه، وما زال مدير الشركة مصراً على تعنّته. وأخذت الشركات تقوم بخرق واضح لقوانين العمل، وبدأت تتجاهل القانون فتفصل النقابيين معتمدةً في تشريدهم على الإضرابات التي قامت بها النقابة، كما حدث في جلاتلي هانكي وشركة الأسمنت ومتشل كوتس. وبهذا فإنّ الشركات تجد من الحكومة كلّ المساندة في محاربة العمال في أرزاقهم في اعتداءاتها على حقوق العمال. وكذلك نجد أنّ المصالح الحكومية تتعدّى بشكل متكرّر على حقوق العمال. فزيادة على الدور الذي تقوم به الإذاعة، عمدَت الحكومة إلى خصم يوم إضافي زيادة على خصم أيام الإضراب، كما حدث بالنسبة لعمال الزراعة والممرضين والمطار المدني والخطوط الجوية السودانية. يحدث هذا بإرشاد وإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية.

إنّ هذه التصرُّفات الشاذّة، المتعارضة مع التشريعات النقابية، يدلّ على مدى التعدّي على حقوقنا، الأمر الذي لا يمكن السكوت عليه، ونحن نرى من جانبنا أنّ هذه المشاكل حيوية لا بدّ من حلّها، وخصوصاً التشريد، والطريق الوحيد لعلاجها هو التفاوض بشأنها مع اتّحاد نقابات العمال. وبما أنّ هذه كانت رغبتنا دائماً، نجد في هذه الأيام اعتداءً مريراً يجري ضد مصالح العمال وضد النقابات، ويظهر هذا جليّاً في البيان الذي أصدرته وزارة الشؤون الاجتماعية ردّاً على بيان أصدره اتّحاد العمال.

وقد جاء في بيان وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى جانب المهاترات، تصريح واضح بعدم الاعتراف باتحاد العمال، وفي المقابلات المنفردة مع السيد الوزير والنقابات التي اضطرت لإعلان الإضراب، تحدث سيادته عن مواضيع لا تمت بصلة لقضايا العمال، بدلاً من أن يتحدث حول القضايا التي اجتمعوا به حولها، وكذلك أطلق سيادته كثيراً من الاتهامات غير اللائقة، والتي نأسف أن تصدر من وزير مسؤول، هذه الحوادث، إلى جانب الهجوم الذي يوجهه ضد العمال واتحادهم ونقاباتهم في هذه الأيام، إن كل ذلك لن يؤدي إلا إلى نتيجة واحدة هي قيام إشكالات وخلافات نعتقد أنها بحق لا موجب لها في هذه الظروف الراهنة.

والآن نرفع لسيادتكم هذه المذكرة الثالثة راجين بذلك أن تلقى من حكومتكم العناية الكافية، وأن تبدأ معنا التفاوض حول المشاكل التي تزيد يوماً بعد يوم، مقدمين بذلك دليلاً آخر ورغبة مخلصة لتحقيق هذا الهدف، ونؤكد لكم إذا لم يتغير موقف حكومتكم للعمل نحو الهدف الذي نعمل له، وفي نفس الوقت فإن استمرار التجاهل والهجوم لن يكون إلا أزمات وخلافات لا محل لها، كما بينا في مكان آخر من هذه المذكرة. وفي انتظار رد سيادتكم.

وتفضلوا بقبول فائق شكرنا واحترامنا،،،

لقد وجدت هذه المذكرة من السلطة ما وجدته المذكرات السابقة من التجاهل، فأصمت السلطة الحاكمة فاها، وأغلقت آذانها، وهي تعلم سلفاً أن هذا التجاهل له عواقبه الوخيمة على سلطة تقف لها معارضة بالمرصاد. وظل الاتحاد يذكر الحكومة بمواقف الطبقة العاملة ضد الإدارة البريطانية تحذيراً من مغبة هذه السياسة التي تتجاهل قضايا القوى المنتجة، خاصة وإن القاعدة التي ترتكز عليها هذه الحكومة تتكون من فئات العاملين من ذوي العمل المأجور على غير مرتكزات المعارضة في حزب الأمة التي تتشكل من قوى الإدارة الأهلية وشبه الإقطاع

وسارت الحكومة بهذه السياسة إلى حتفها بظلفها. فعداء الحكومة للطبقات الشعبية، الذي تجسّد بشكل درامي في حادث عنبر جودة، الذي راح ضحيته عشرات المزارعين، قد أغرى بها المعارضة. فقد انتهزت المعارضة فقدان الحكومة لعطف الجماهير، فاقترعت الثقة عليها حول أدائها المالي، وأسقطتها بأربع أصوات. وكان اتّحاد العمال يحاول أن يعيد الحكومة إلى سبيل الرشاد رغم كلّ شيء. فقد رفع لها قبل السقوط المذكرة التالية:

السيد رئيس الحكومة السودانية:

تحية طيبة وبعد..

لقد درج اتّحاد العمال على رفع المذكرات إليكم، مضمّناً إيّاها مطالب العمال الضرورية والعاجلة والعادلة، بوصفه التنظيم المدافع عن مصالح العمال، وكان يضع في اعتباره أنّ حكومتكم مفروض عليها أن تراعي مصالح الطبقات، وتعمل بكلّ الوسائل لتحقيقها، وخاصّةً العمال، لأنّهم يقع على عاتقهم النصيب الأكبر من أعباء الإنتاج. ولقد قاسوا ويقاسون ألواناً عديدةً من الظلم في الماضي والحاضر. ويهدف إلى تحسين الأحوال السيئة التي يعانيها العمال، تعدّدت مذكراتنا منذ قيام حكومتكم، ولكن للأسف كان نصيبها الإهمال والتجاهل، الأمر الذي أدّى إلى مضاعفة المتاعب والعنت على الطبقة العاملة في حياتها.

في بداية هذا العام ١٩٥٥ تمّ اجتماع بوزير المالية ووزير الشؤون الاجتماعية مع سكرتير اتّحاد العمال، أعلنا باسم الحكومة أنّهما على استعداد للتفاوض والتفاهم مع اتّحاد العمال حول القضايا والمطالب العمالية، وعلى ضوء هذا التصريح تقدّم اتّحاد العمال بمذكرة في ١٩٥٥/٣/٢٩ تحوي مطالب العمال الحيوية العادلة. وكان الأمل كبيراً في أن تبرّ الحكومة بوعدها الذي قطعته على نفسها بترحيبها بالتفاوض والتفاهم مع العمال. ولكن حتّى هذا اليوم لم يستلم اتّحاد العمال ما يفيد بأنّ مذكرته قد تمّ وصولها. وليت الأمر وقف عند هذا الحدّ، بل تعدّاه إلى زيادة الحياة أعباءً وتعقيداً، وأكبر برهان على ذلك هو قرار الحكومة القاضي بتخفيض علاوة غلاء المعيشة تحت

شعار أنّ الأسعار قد انخفضت. وبجانب ذلك الاعتداء الشنيع على الحقوق النقابية الذي مارسته الحكومة بخصمها يوماً زائداً فوق أيام الإضراب، رغم محاولة اتّحاد العمال الاتّصال بالحكومة لتعدلَ عن هذا المسلك. ولكن ذهبت محاولته دون جدوى حتّى إعلان الإضراب العام. فالحكومة لم تحرّك ساكناً، كأنّ الأمر لا يهمّها.

إنّ سياسة التجاهل والعداء التي تسلكها الحكومة حيال العمال ومنظماتهم، وعلى رأسها اتّحاد العمال، لا تتّفق بأيّ حال مع الأحوال السيئة التي عجزوا عن تحمُّلها والصبر عليها، لأنّها فوق طاقة الإنسان. لذلك كانت النتيجة الحتمية تلك الإضرابات من عمال السكة الحديد والأشغال والممرضين والمطار المدني، وحتمية استمرارها وشمولها كلّ النقابات الأخرى حتّى تتغيّر هذه الحالة السيئة. وهذا يفرض على الحكومة العُدول عن سياستها الرامية إلى التجاهل، وتبديلها بسياسة تفاوُض هادفة إلى تغيير هذه الأوضاع وتحسين حالة العمال السيئة.

إنّنا بخطابنا هذا نؤكّد إصرارنا وإلحاحنا على ضرورة فتح المفاوضات بيننا وبينكم. وإنّنا ما زلنا نعتقد أنّ هذه المفاوضات يمكن أن تأتي بنتائج من شأنها أن تخدم مصالح العمال بإيجاد بعض الاستقرار، إذا هدفت الحكومة لذلك. إنّ هذه المحاولات، التي قمنا ونقوم بها، كان يجب أن تقابَل بالمثل من جانب الحكومة بتحقيق الأغراض التي بيّنّاها بوضوح في خطابنا هذا، وفي مذكراتنا السابقة.

سيدي الرئيس،

لا زلنا نأمل في استجابتكم لهذا الخطاب. وأمّا بدون ذلك، أي استمراركم على موقفكم غير مبالين بما نبديه من نوايا حسنة ورغبات طيبة في التفاوض، إن اتّخذتم هذا الموقف، فتأكّدوا بأنّنا لا بدّ لنا من اتّخاذ الخطوات والوسائل لردّ الاعتداء والتجاهل، ولحماية حقّنا في الحياة. وفي الختام كلّ ما نرجوه أن يصلنا ردّكم يحوي استعدادكم للتفاوض معنا حول مذكرتنا الأخيرة المرفوعة في ١٩٥٥/٣/٢٩م.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،